



جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريـريـج -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

بعنوان:

دور وكالة دعم وتشغيل الشباب في تمويل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الجزائر

دراسة حالة وكالة دعم وتشغيل الشباب ANSEJ برج بوعريـريـج

2019/2011

من إعداد الطالبين:

- براهيمى عزوز يعقوب

- سويسى عبد الغنى

نوقشت وأجيزت علنا أمام اللجنة المكونة من:

- د. بن منصور موسى رئيسا

- د. بلعربى غنية مشرفا

- د. سارى أم السعد ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني وأنعم علي بالصحة على إتمام هذا العمل المتواضع
بكل حب واعتزاز، بكل تواضع وامتنان أهدي ثمرة جهدي إلى أحب فردين إلى قلبي إلى من يحرسني ويرعاني،
إلى من أوصاني ربي بهما خيرا وإحسانا، إلى اللذان كانا قدوتي في تحقيق طموحاتي حفظهما الله وأطال في
عمرهما ووفقني في نيل رضاها

"أمي وأبي"

إلى التي غمرتني بحنائها وسهرت من أجلي، إلى من كان دعاءها سر نجاحي أمي الغالية "نجاة"

إلى من ناضل من أجلي، إلى من أنار طريقي وأضاء دربي قرة عيني أبي الغالي "عبد الرحمان"

إلى شموع السعادة من حولي أخي "أحمد" وأخواتي "أمانى، إكرام" حفظهم الله ورعاهم

إلى من قاسمني هذا العمل صديقي "عبد الغني"

إلى كل الأهل والأقارب

إلى جميع أصدقائي وكل من عاشرتهم أو عرفتهم طوال حياتي

إلى من ساهم في تعليمي طوال مشواري الدراسي

إلى كل من وسعهم قلبي

أهدي هذا العمل

الإهداء

اللهم اجعل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم، نافعا لقارئه

إنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى من حملتني ووضعتني، إلى نبع الحنان والمحبة، نور عيني، إلى أعلى شيء في الوجود التي تعبت وسهرت وربت من أجل وصولي لهذه اللحظة التي أعيش وأموت لأجلها أُمِّي "أم الخير" التي حفظها الله وأطال في عمرها

إلى من كانت النصيحة لا تفارق شفتيه، إلى الذي تحمل عناء ومتاعب الحياة، إلى الذي لم ييخل علي برعايته، أبي "الطاهر" حفظه الله تعالى

إلى من شاركوني رحم أُمِّي وقاسموني الحياة حلوها ومرها، إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصعود إخوتي "سامي، كريم، أحمد، أمين"

إلى صديقي الذي قاسمني هذا العمل "عزوز يعقوب"

إلى الأستاذة "مريم سعداوي" من جامعة محمد لمين دباغين سيطف 02، تخصص إدارة أعمال

إلى كل العائلة، الأصدقاء، الأحباب، أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى كل من آمن بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ورسولاً

إلى كل من فتح هذه الرسالة وتصفح أوراقها بعدي

أرجو أن تبقى صدقة جارية

شكر و تقدير

الحمد لله جل جلاله الذي بقوته وعونه وتوفيقه تم هذا العمل

اللهم صل وسلم على حبيبنا ونبينا شفيع الأمة الإسلامية "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

وعليه نتقدم بالشكر الخالص:

لكل الأساتذة الذين رافقونا خلال مسارنا الدراسي

كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

نتقدم بخالص الشكر للأستاذة المشرفة "بلعربي غنية" التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة

كما نتفضل بالشكر الجزيل لكل موظفي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ولاية برج بوعريبيج على

التسهيلات التي قدموها لنا

وإلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر إدارة مالية 2020/2019

شكرا للجميع

براهيمي محرز يعقوب

سويبي عبد الغني

ملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد، ذلك من خلال مساهمتها الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي والدور الذي تلعبه في القضاء على الفقر وتوفير مناصب الشغل، بالمقابل أيضا نجد أنها تواجه العديد من التحديات التي تعيق نشاطها.

والجزائر كغيرها من الدول سعت جاهدة للنهوض بهذا القطاع وتوفير البيئة الملائمة له باستحداث آليات وهيكل متعددة مهمتها الأساسية دعم وتمويل هذه المؤسسات، من بينها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

ومن خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والدور الذي تلعبه في مرافقتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مستعرضين أهم الإحصائيات الحديثة لوكالة برج بوعريبيج - الجزائر وتحليلها، وقد تم التوصل إلى أن الوكالة تساهم بشكل كبير في دعم وتمويل هذا القطاع مع العمل الدائم على مرافقة أصحاب المشاريع وبالتالي خلق مناصب شغل مستحدثة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الدعم، التمويل، المرافقة، الشباب.

Summary:

Small and medium sized enterprises are of great importance for the economic and social development in every country, because of its real participation to the gross domestic product so, it can defeat poverty and create new job positions. On an another hand these enterprises face a lot of challenges that obstruct their activities.

Algeria, like any other country, works hard to develop this section and provide the good environment using the new developed mechanisms to support and finance these enterprises, among the new mechanisms, we find the National youth employment support agency.

Through this study, we try to focus on the National youth employment support agency and its role in the process of accompanying small and medium enterprises regarding all recent statistics of Bordj Bou Arreridj's agency – Algeria and analysing them.

We found out that the agency greatly contributes to support and finance this section and works hard to accompany the entrepreneurs (project developers) and thus creating new jobs.

Key words: Investment, The support, Financing, Accompaniment, youth.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر وتقدير
	ملخص
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول والأشكال
أ، هـ	مقدمة
الفصل الأول:	
مدخل عام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
08	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها
11	المطلب الثاني: أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
12	المطلب الثالث: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
13	المطلب الرابع: تحديات وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
16	المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
16	المطلب الأول: مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
16	المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
17	المطلب الثالث: الصيغ المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
23	المبحث الثالث: برامج وهيكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
23	المطلب الأول: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
25	المطلب الثاني: آليات تطبيق برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
27	المطلب الثالث: هيكل وهيآت دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
31	خلاصة الفصل
الفصل الثاني:	
دراسة ميدانية حول حصيلة وكالة الدعم Ansej في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـرج بوغريـرج	
33	تمهيد

34	المبحث الأول: عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
34	المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
36	المطلب الثاني: أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
36	المطلب الثالث: ضوابط الاستفادة من امتيازات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
38	المبحث الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والتسهيلات التي تمنحها
38	المطلب الأول: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
39	المطلب الثاني: أشكال الدعم والتسهيلات التي تمنحها الوكالة
40	المطلب الثالث: مراحل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
43	المبحث الثالث: دراسة لدور وحصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية برج بوعريريج
43	المطلب الأول: مختلف المشاريع والقطاعات التي تمولها وكالة دعم وتشغيل الشباب
45	المطلب الثاني: دراسة لحصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية برج بوعريريج
57	خلاصة الفصل
59	خاتمة
62	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	10
02	الأطراف الرئيسية المتدخلة في عملية القرض الإيجاري	18
03	التركيبية المالية للتمويل الثلاثي في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب	37
04	التركيبية المالية للتمويل الثنائي في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب	37
05	التركيبية المالية للتمويل الذاتي في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب	38
06	جدول يمثل طريقة تسديد القروض في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب	42
07	جدول يمثل المشاريع الممولة حسب القطاع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية برج بوعريريج، لمجموع السنوات من سنة 2011 إلى سنة 2019	45
08	حصيلة عدد المشاريع الممولة من كل قطاع لسنة 2011 إلى سنة 2019	46
09	حصيلة عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة لسنة 2011 إلى سنة 2019	47
10	حصيلة عدد المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل من سنة 2011 إلى سنة 2019	50
11	حصيلة المشاريع الممولة حسب مراحل التمويل (إنشاء أو توسعة) من سنة 2011 إلى سنة 2019	52
12	حصيلة عدد المشاريع الممولة حسب الجنس من سنة 2011 إلى سنة 2019	54

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
26	خطوات برنامج إعادة التأهيل	01
35	مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ولاية برج بوعرييج	02
46	تمثيل بياني لحصيلة عدد المشاريع الممولة من كل قطاع لسنة 2011 إلى سنة 2019	03
49	دائرة نسبية تمثل مناصب الشغل المستحدثة على مستوى بلديات ولاية برج بوعرييج من سنة 2011 إلى سنة 2019	04
51	تمثيل بياني لحصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب صيغة التمويل الذاتي، الثنائي والثلاثي من سنة 2011 إلى سنة 2019	05
53	تمثيل بياني لحصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب مراحل التمويل من سنة 2011 إلى سنة 2019	06
54	تمثيل بياني لحصيلة المشاريع الممولة حسب الجنس من سنة 2011 إلى سنة 2019	07

مقدمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من روافد التنمية الاقتصادية وذلك لما لها من أهمية بالغة في زيادة الناتج الوطني وتخفيض معدلات البطالة، كما أنها داعمة لعدة قطاعات أخرى وتسمح بالتكيف مع أي تغير جديد.

وبالتأكيد فإن حسن إدارتها تخطيطاً، تنظيمياً، توجيهياً ومراقبةً يمثل مصدر فعاليتها وكفاءتها واستمرارها لذا نجد العديد من الحكومات تعمل على تمويل دائم لضمان توسعها وديمومتها، باعتبار أن التمويل المنظم يضمن توازن المؤسسة واستقرارها، ويرفع من أدائها وقدرتها التنافسية كما أنه أصبح في الفترة الأخيرة يستقطب اهتمام العديد من الاقتصاديين لارتباطه الوثيق بالتنمية ولما له من دور كبير في النشاط الاقتصادي من خلال توفير كل الاحتياجات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية سواء بالطرق التقليدية أو المستحدثة.

وتكمن أهمية دراستنا في كونها تتعرض لأهم المواضيع المطروحة على الساحة الاقتصادية ألا وهو التمويل باعتباره يلعب دوراً حاسماً في نجاح المؤسسة ولا يمكن لأي مؤسسة من الإنتاج أو التسويق دون توفر السيولة اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة، فالقرار التمويلي للمؤسسة هو المحدد لمتخذي القرارات المالية من خلال البحث عن مصادر التمويل اللازمة لطبيعة المشروع وذلك باستخدامها استخداماً أمثل بما يتوافق لتحقيق أفضل عائد بأقل خطر وتكلفة ممكنة.

وبالرغم من تلك الخصائص التي تنفرد بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون غيرها، إلا أنها تواجه العديد من المشاكل والعراقيل تقف حجرة أمام تطورها، ويأخذ مشكل التمويل النصيب الأكبر منها إذ يعتبر التمويل المصدر الأساسي لتوفير احتياجاتها المالية، خاصة في البلدان التي تفتقر إلى أسواق مالية منظمة كما هو الحال في الجزائر، ورغم المتطلبات التمويلية البسيطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن ذلك لم يشفع لها في الحصول على الموارد المالية اللازمة لتطوير نشاطها حيث ترى البنوك أن تمويل هذه المؤسسات محفوف بالمخاطر خاصة فيما يتعلق بمرحلة الإنشاء والتطوير، لصعوبة تقييم وتقدير المخاطر الناجمة عن نشاطها، وعدم ثقتها في دراسات الجدوى التي تقدمها، الأمر الذي طرح مشكل تمويلها.

في هذا السياق، سعت الجزائر إلى وضع إطار تشريعي ومؤسسي متنوع ومتكامل لدعم هذا القطاع من مختلف الجوانب خاصة ما يتعلق بالجانب التمويلي، وذلك من خلال إنشاء العديد من هيئات دعم، ترقية وتمويل هذه المؤسسات بتبنيها مختلف تقنيات التمويل المستحدثة من خلال وضع منظومة قانونية تحكمها وتنظمها ومنحها إعفاءات جبائية، كل ذلك في سبيل تذليل الصعوبات وتجاوز العقبات التمويلية التي تقف حجرة أمام قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من هذا المنحنى وعلى ضوء ما تقدم تبلور أبعاد الإشكالية التي نطرحها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة وكالة دعم وتشغيل الشباب Ansej لولاية برج بوعريبيج في تمويل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة؟.



ويتفرع عن هذا الإشكال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
2. ما هي الآليات التي بها يتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
3. ما الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة؟

فرضيات الدراسة:

نظرا للدور الذي تلعبه الفروض في تحديد معالم البحث وتوجيهه التوجيه السليم فقد اعتمدنا في دراستنا على فرضية عامة مفادها أنه:

تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في مرافقة الشباب لتمويل مشاريعهم وتسيير مؤسساتهم إلى غاية تحقيق أهدافهم.

وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات التي يمكن حصرها فيما يلي:

1. التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مشكل نقص في الإمكانيات وضعف في التمويل.
2. تتعدد وتختلف آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويل الذاتي والتمويل الخارجي عن طريق هياكل الدعم والمؤسسات المالية كالاقتراض من البنوك .
3. للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التوازن الاقتصادي، بتوفير كل حاجيات المجتمع، القضاء على البطالة، زيادة الصادرات وخفض الواردات.

أسباب اختيار الموضوع:

1. الموضوع يدخل ضمن مجال اهتمامنا الدراسي علوم التسيير تخصص إدارة مالية.
2. الرغبة الشخصية في تناول هذا الموضوع بالتحديد.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على التحدي الذي يمكن أن ترفعه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في ترقية الاقتصاد المحلي بالدرجة الأولى وترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات والانضمام المتوقع للمنظمة العالمية للتجارة حيث أن الجزائر تعتبر من الدول المراقبة التي تسعى للانضمام للمنظمة، بالإضافة لكون البحث يدرس عدة تحديات مهمة للاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية في عدة مجالات.



أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن أن نبرزها على النحو التالي:

- محاولة الوقوف على العراقيل التي تعيق قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النجاح.
- محاولة اكتشاف الأسباب والعوامل التي حالت دون تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- محاولة تقييم برنامج دعم وتشغيل الشباب في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المنهج المتبع:

بما أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد لنا نوع المنهج المتبع، فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لمعالجة موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نستخدمه لوصف وتفسير وفهم واقع عملية تمويل هذه المؤسسات المدعومة من طرف وكالة دعم وتشغيل الشباب ANSEJ وبالتالي نصل إلى وصف كيفية التمويل وصفا دقيقا كما وكيفا وذلك عن طريق جمع المعلومات النظرية والمعطيات الميدانية عن المشكلة موضوع البحث ثم تصنيفها وتحليلها للوصول إلى إثبات أو نفي فرضيات البحث .

باعتبار أن الدراسة الوصفية تقوم على دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بظاهرة معينة، ومن ثم وصفها في فترة زمنية معينة بغية التوصل إلى امتيازات جديدة لمحاولة تفسيرها وتحليلها، ويمكن للباحث استخدام الأسلوب الإحصائي في هذا النمط من البحث.

حدود الدراسة:

- الإطار الزمني: حاولنا تركيز اهتمامنا على الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2019، على حصيللة وأهم أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في مرافقة المشاريع بالإضافة إلى طريقة إنشاء مؤسسة في إطار الوكالة.
- الإطار المكاني: تهتم الدراسة بمعالجة إشكالية حصيللة نشاط وكالة دعم وتشغيل الشباب في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ولهذا تم التركيز على وكالة دعم وتشغيل الشباب بولاية برج بوعرييج.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة الشبيهة التي تناولت جانب من جوانب موضوع الدراسة وأخرى تتقاطع معه في بعض النقاط منها التي بعد اطلاعنا عليها كانت لنا نظرة عن كيفية تناول الموضوع من ناحية المنهج المتبع بالإضافة إلى الاعتماد عليها في بعض المعلومات.

- الدراسة الأولى: لخلف عثمان "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2004.

قدم الباحث عملا مفصلا حول الاستثمار في الجزائر وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مبرزا في ذلك أهمية هذه المؤسسات والدور الذي تلعبه في القيام باقتصاد الدول، كما قدم الكثير من الأفكار التي يمكن أن تساهم في بناء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الدراسة الثانية: زوينة محمد الصالح "أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006. 2007.

تتقاطع هذه الدراسة مع موضوعنا فيما يتعلق بترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تناولت هذه الدراسة أهميتها ومختلف مجالات ترقيتها وسياسات تأهيلها من خلال التعرض إلى مفهوم التأهيل وأهدافه ووسائل تنفيذه وإبراز مختلف التحديات والعقبات التي تواجهها، إضافة لعملية تشخيص لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومختلف الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل دعمها وترقيتها.

- الدراسة الثالثة: زيتوني صابرين "الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية ولوجستيك، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016. 2017.

تناولت فيه الباحثة مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تطرقت لواقعها في الجزائر والشراكة الأجنبية واتجاهاتها في ظل تغير المحيط الدولي، مركزة على ضرورة تأهيلها للاستفادة من مزاياها مبرزة بذلك برامج التأهيل التي وجهت لهذا القطاع سواء المحلية أو الأجنبية.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى فصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول المتعلق بالجانب النظري مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:



المبحث الأول تناولنا فيه ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المبحث الثاني تم التركيز على جانب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما المبحث الثالث فتم التطرق فيه إلى آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني والمتعلق بالجانب التطبيقي فقد شمل حصيلة نشاط وكالة دعم وتشغيل الشباب لولاية برج بوعرييج في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى ضوء هذه الدراسة الميدانية فقد قسمناها إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول بعنوان عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أما المبحث الثالث فقد شمل دراسة لدور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

صعوبات الدراسة:

خلال بحثنا هذا واجهتنا العديد من الصعوبات، تتعلق أساسا بالحصول على المراجع خاصة خلال فترة ظهور وباء كورونا (Cov19)، مما أدت هذه الظروف إلى غلق المكتبات ونقص المعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



الفصل الأول

مدخل عام حول المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة

تمهيد:

تولي الدول اهتماما بالغا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم خاصة النامية منها، حيث تعتبر عصب الاقتصاد والمحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية، ويраهن على نجاحها كشرط أساسي لتحقيق التنمية، كما أضحت تمثل محورا هاما في بناء وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

لكن أي محاولة لوضع تعريف لهذه المؤسسات يصطدم بصعوبات عدة تجعل الأمر غير سهل بتاتا، أهمها اختلاف درجة النمو بين الدول لأن التعريف يجب أن يكون متوافقا مع الإمكانيات، اختلاف الأنشطة الاقتصادية وإضافة إلى تعدد المعايير المعتمدة في تحديد هذا المفهوم.

من أجل دراسة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية يستلزم علينا معرفة ماهيتها، خصائصها، أهدافها، مختلف أشكالها ومعايير تصنيفها بالإضافة إلى أهم العراقيل التي تعيقها، ولتحقيق ذلك تم تقسيم هذا الفصل الخاص بمدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة مباحث بحيث تم تناول في المبحث الأول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المبحث الثالث تناولنا برامج وهيكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للتعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطرقنا إلى مجموعة من المفاهيم والمواضيع ذات العلاقة بها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

يعتبر مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المفاهيم النسبية وليست المطلقة حيث تشير الأدبيات الاقتصادية إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين والمختصين حول مفهوم محدد للمشروع الصغير، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو اختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل بلد، لذلك فقد وُجدت اتجاهات مختلفة في تحديد مفهومها واختلاف المعايير المعتمدة من الجهات المختصة، التي يمكننا أن نجملها في المعايير الكمية والنوعية:⁽¹⁾

- **المعايير الكمية:** تتمثل أهمها في عدد العمال، قيمة المبيعات، رأس المال المستثمر، حجم الإنتاج والقيمة المضافة، حصة المنشأة السوقية، الودائع.
- **المعايير النوعية:** تتمثل في استقلالية الإدارة، ملكية المؤسسة تكون لفرد أو مجموعة من الأفراد.

نجد البعض يصنف المؤسسات حجما بحسب رأس مالها، بالمقابل نجد من يفضل عنصر عدد العمال، من يختار كمية الإنتاج أو حجم الأعمال أو من يميل إلى طبيعة العلاقات القانونية والشخصية والإدارية داخل المؤسسة⁽²⁾. وهناك تعاريف دولية متعددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها:

التعريف الأمريكي: تعرف الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسات المستقلة في الملكية والإدارة، تستحوذ على نصيب محدود من السوق ولا يتعدى عدد عمالها 300 عامل بالإضافة إلى رأس مال لا يتجاوز تسعة ملايين دولار أمريكي⁽³⁾.

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة: يعرف المشاريع الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها من 20 إلى 100 فرد، والمتوسطة تلك التي يعمل فيها من 101 إلى 500 فرد، أيضا قسم تصنيف هذه المشاريع إلى فئة الشركات الصغيرة وهي التي يعمل فيها 100 عامل فأقل، وفئة الشركات المتوسطة التي يعمل فيها من 100 وأقل من 1000 عامل⁽⁴⁾.

¹ مصطفى يوسف كافي: بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي، ط 1، عمان، 2014، ص 25.

² عمر شريف، العياشي زرار: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الاقتصاد غير الرسمي، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، العدد 08، جامعة باتنة، الجزائر، 2012، ص 122.

³ غربي حمزة، براق محمد: نظريات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص 19.

⁴ هایل عبد المولى طشطوش: المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 01 جانفي 2012، ص 18.

تعريف البنك الدولي: يميز البنك الدولي عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي: (1)

- **المؤسسة المصغرة:** شروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10 وإجمالي أصولها أقل من 100000 دولار أمريكي ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

- **المؤسسة الصغيرة:** وهي التي تضم أقل من 50 موظفا وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.

- **المؤسسة المتوسطة:** ويبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

التعريف الأوروبي: قام بإعطاء تعريف كمي للمشروع الصغير والمتوسط، حيث يكون حجم تداول سنوي لا يزيد عن 16 مليون جنيه إسترليني، حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 8 مليون جنيه إسترليني وعدد من العمال والموظفين لا يزيد عن 250 عامل وموظف (2).

تعريف المشرع الجزائري: يعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات: (3)

- تشغيل من 01 إلى 250 شخصا.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية واحد مليار دينار جزائري.

- تستوفي معيار الاستقلالية.

من هنا يمكننا القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي تتميز بالاستقلالية في الملكية والإدارة، ومحدودية عدد عمالها ورأس مالها وحجم مبيعاتها والتي تنشط على نطاق صغير أو متوسط في عمليات الإنتاج وتقديم الخدمات مقابل الحصول على عوائد وتحقيق الربحية.

1. محمد إبراهيم عبد اللاوي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 22.

2. هابل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 20.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 5، العدد 02، 11 جانفي 2017، ص 5.

وللجزائر معايير محددة لتعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (01): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصفحة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية / الميزانية
مؤسسة مصغرة	1 - 9	أقل من 20 مليون د.ج	أقل من 10 مليون د.ج
مؤسسة صغيرة	10 - 49	أقل من 200 مليون د.ج	أقل من 100 مليون د.ج
مؤسسة متوسطة	50 - 250	من 200 مليون د.ج إلى 2 مليار د.ج	من 100 - 500 مليون د.ج

المصدر: محمد إبراهيم عبد اللاوي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 34.

خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص، التي يمكن تلخيصها فيما يلي:⁽¹⁾

- سهولة الإنشاء والتأسيس جراء انخفاض مستلزمات رأس المال، هذا ما يتناسب والبلدان النامية نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.
- سهولة وبساطة التنظيم، ذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.
- انخفاض حجم الإنتاج الذي يقلل من تكاليف وأعباء التخزين، بالإضافة إلى سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- سرعة الاستجابة لاحتياجات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما وقلة التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون كلفة بكثير مما وتعلق الأمر بمؤسسة كبرى.
- استخدام تقنية إنتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية ولهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة وتعتبر كعامل لثمين هاته الأخيرة.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا كبيرا للمؤسسات الكبرى فهي ومن خلال التعاقد من الباطن تقيم ارتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبرى، سواء المحلية أو الخارجية من خلال تقديم مختلف الوظائف والخدمات.

¹. زيتوني صابرين: الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية ولوجستيك، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016. 2017، ص 22. 24.

المطلب الثاني: أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي، وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم وأهميتها نابعة من الأمور التالية:⁽¹⁾

- **زيادة الناتج المحلي وخلق فرص العمل:** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في العملية التنموية ذلك راجع إلى الخصائص التي تتميز بها من جهة ولكثافة عددها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى.
- **تنمية الصادرات:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نواة الصناعات التصديرية، من خلال ما تمتاز به من خصائص تساعد على التحسين الدائم في جودة المنتجات مع تخفيض التكاليف جراء ابتكار أساليب جديدة في الإنتاج، وبالتالي القدرة على خلق مزايا تنافسية تمكنها من غزو الأسواق الدولية وتنويع الصادرات وتوفير العملة الصعبة، ومن ثم تحسين وضعية الميزان التجاري.
- **تشجيع الإبداع والابتكار:** من أجل الصمود أمام المنافسة الشرسة التي تواجهها من المؤسسات الكبيرة والشركات المتعددة الجنسيات، لجأت إلى الاهتمام بمجال الإبداع والابتكار كثيرا.
- **تحقيق التكامل الاقتصادي:** إن مسألة التكامل تتمثل في التعاون بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة الذي يؤدي إلى تدعيم الصناعة ككل وتنظيم الاستهلاكات الوسيطة وتنوع الإنتاج الصناعي، فهي تعتبر في كثير من الأحيان مشروعات مغذية تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة.
- **تحقيق التوازن الجهوي:** بحيث لا يكون التركيز منصب على المناطق العمرانية الكبرى وإهمال بقية المناطق الأخرى، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب هذا الدور لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي في جميع أقاليم الوطن، بما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ومما تقدم يمكن تلخيص الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:⁽²⁾

- إتاحة فرص العمل.
- تقديم منتجات وخدمات جديدة.
- توفير احتياجات المشروعات الكبيرة.
- تقديم الخبرة المتكاملة للعاملين.
- إظهار وتنمية المهارات والمبادرات.
- تعظيم الفائض الاقتصادي ورفع الكفاءة الإنتاجية.

¹ ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين: "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، جامعة جيجل، الجزائر، جوان 2018، ص ص 221. 223.

² مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 39.



- وسيلة لتجميع المدخرات المحلية وتحفيز المهارات المحلية.
- تنمية الصادرات وتخفيض الواردات.
- استخدام الموارد المتعطلة.
- المساهمة في تخفيض حدة الفقر.

المطلب الثالث: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها، طبيعة منتجاتها وأسلوب تنظيم العمل كما يلي: (1)

1. على أساس طبيعتها:

يمكن تقسيمها إلى ثلاث مستويات:

- **المشروعات الموجهة للمعيشة:** عادة ما يعمل صاحب النشاط دون أن يعتبر نفسه مستثمرا أو يعتبر نشاطه استثماريا ولكن كل الجهود تكون موجهة بمجرد البقاء والمعيشة كالصناعات المنزلية والحرفية.
- **المشروعات المصغرة:** يقترب من المستوى الأول في كونه يستخدم العمل العائلي وينتج منتجات تقليدية وقد يستعين ببعض اليد العاملة خارج أفراد العائلة وتعتبر هذه الصفة صفة تميزه بشكل واضح عن المستوى الأول كما أنه يتخذ ورشة صغيرة كمحل للقيام بالأعمال الخاصة به.
- **المشروعات الصغيرة:** أصحابه عادة ما يفهمون معنى الاستثمار وهم مستعدون لاستثمار أموال أو مواد أولية أو مهارات، كما أن لديهم الإمكانيات الأساسية التي تمكنهم من القيام بعملية الاستثمار وهؤلاء يمكن مساعدتهم عن طريق العمل على تحديد قطاع وتوسيع أشكال جديدة ومتطورة من المؤسسات التي تستعمل تكنولوجيا متقدمة وتعتمد على الأساليب الحديثة في التسيير.

2. على أساس طبيعة منتجاتها:

- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** حيث يتركز نشاطها على المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية منتجات الجلود والأغذية والنسيج، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.
- **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة:** يحتوي على المؤسسات المختصة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعية، الكيماوية والبلاستيك، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم.

¹ زونية محمد الصالح: أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006. 2007، ص ص 11. 13.

• **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:** تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب رأس مال أكبر الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فإن مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا ومتخصصا جدا حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستوردة.

3. على أساس أسلوب تنظيم العمل بها:

بجيث يمكننا التفريق بين نوعين:

• **المؤسسات المصنعة:** حيث يدخل في هذا النوع من المؤسسات كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة وهو يختلف عن صنف المؤسسات الغير مصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة.

• **المؤسسات غير المصنعة:** تجمع هذه المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحربي.

يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك الأنشطة التي تستهدف الربحية الاقتصادية، زيادة الدخل، الحصول على العوائد وتوفير فرص عمل من خلال إنتاج تشكيلة من السلع والخدمات.

المطلب الرابع: تحديات وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من التحديات تعيق نشاطها من جهة، من جهة أخرى يمكن الاعتماد على مجموعة من الآفاق والاستراتيجيات لتنميتها وتطويرها، نوجزها فيما يلي:

أولا: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:⁽¹⁾

• **تحديات خاصة بالموارد البشرية متمثلة في:**

- صعوبة الحصول على المهارات المالية المطلوبة نتيجة الجذب الذي تحققه المشروعات الكبيرة لها.
- معدل دوران عال نتيجة انخفاض الرواتب والأجر مقارنة مع المشروعات الكبيرة أو نتيجة لظروف العمل أو عدم وجود الضمانات مقارنة بالمشروعات الكبيرة.
- انخفاض إنتاجية العاملين نتيجة للأسباب السابقة ولعدم القدرة على تدريب العاملين من قبل المشروعات الصغيرة المحدودة إمكانياتها.

• **التحديات التمويلية:** يمكن إرجاع معوقات التمويل في البنوك التجارية فيما يلي:

¹ عبد العزيز قتال، سارة عزازية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، الملتقى الوطني إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 06 و 07 ديسمبر 2017.

- ارتفاع الكلفة الإدارية المرتبطة بتنفيذ هذه القروض.
- ارتفاع المخاطر المصرفية لهذا النوع من القروض مقارنة مع الإقراض العادي.
- تدني الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها البنوك لتقديم القروض.
- محدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• **تحديات خاصة بالمواد الأولية المتمثلة في:**

- عدم كفاية أو عدم انتظام تدفق المواد الأولية لعدم القدرة على منافسة المشروعات الكبيرة في الحصول عليها، خصوصا تلك التي يوجد طلب عالي عليها والعرض محدود منها.
- ارتفاع تكلفة المواد الأولية مقارنة بالمشروعات الكبيرة.
- عدم القدرة على ضمان مستوى الجودة للمواد الأولية لضعف القدرة على السيطرة، التفاوض مع الموردين، ومحدودية الكميات المشتراة مقارنة مع المشروعات الكبيرة.

• **تحديات تكنولوجية:** تعاني العديد من البلدان من شح في استخدام التكنولوجيا للأسباب التالية:

- انخفاض عدد الكوادر المؤهلة للاستخدام التكنولوجي المتقدم.
- التقنيات المستخدمة قديمة.

• **تحديات تسويقية:** من أهم الأسباب في ظهور المشكلات التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- عدم ثبات الإنتاج من موسم إلى آخر أو من عام إلى آخر مما يؤدي إلى خلق مشكلات فائض في الطلب تارة وفائض في العرض تارة أخرى.
- تشابه منتجات المؤسسات من الناحية القطاعية وتمركزها في مجالات معينة دون أخذ الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية والإقليمية في الاعتبار مما يخلق ذروة عالية من المنافسة.
- نقص الوعي التسويقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاكتفاء بالخبرة والجهد الشخصي في إدارة النشاط التسويقي وعدم الاستعانة بالخدمات الاستشارية بسبب قلة القدرات المالية.
- صعوبة وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق العالمية وذلك نتيجة بعض الأسباب التجارية السائدة.

• **صعوبة شراء التوكيلات التجارية الدولية:** تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات في محاولتها لتوسيع

نشاطها وخاصة في حالة وجود شركات متعددة الجنسيات أو الشركات المحلية الحائزة على علامة تجارية أجنبية، نظرا لوجود صعوبات في عدم القدرة على الحصول على هذه التوكيلات التي تتطلب أموالا كبيرة للحصول عليها.

• **العملة كتحدي اقتصادي دولي:** تواجه مشروعات الأعمال الصغيرة في معظم الدول النامية ومعظم الأقطار العربية تحديا استراتيجيا يتمثل في التطورات الاقتصادية والسياسية الدولية، أبرزها ظاهرة العملة وما نتج عنها من إفرزات تؤثر على فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: آفاق واستراتيجيات تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:⁽¹⁾

• **وضع استراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تهدف هذه الأخيرة إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديثه، وتطويره ليجاري المستجدات الحديثة، بحيث يؤدي هذا التحديث إلى زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف، رفع الجودة والأرباح وبالتالي يصبح أكثر قدرة على المنافسة، وترتكز هذه الإستراتيجية على المبادئ التالية:

- تحديث المنتجات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحديث فنون الإنتاج عن طريق اختيار التكنولوجيا الملائمة.
- تحديث الأساليب الإدارية في مجال التسويق والتدريب.

• **توفير بيئة ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

إن وجود البيئة الملائمة هو شرط أساسي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه فإن كفاءة تنفيذ هذه الإستراتيجية يتوقف إلى حد كبير على وجود بنیان مؤسس ملائم ومتكامل يحيط بهذه المؤسسات بالرعاية والاهتمام، ويعمل على رفع مستوى أدائها كما ينبغي توافر بيئة ملائمة في مجالات مختلفة.

• **إستراتيجية التجديد التكنولوجي:**

بغرض مواجهة مختلف الاضطرابات المحتملة من المحيط، والتي من شأنها التأثير سلبا على قدرتها التنافسية، ولا يكون الهدف من التجديد دوما تنمية حصة المؤسسة السوقية أو الرفع من مستوى أرباحها، بل قد يكون الهدف هو الحفاظ على الوضع الحالي للمؤسسة خاصة إذا كانت تواجهها تهديدات بالزوال، وتحتل استراتيجية التجديد مكان الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسة ذلك لأنها تعتبر القلب الذي ينبض فيها، ولذا أضحت التجديد خيارا استراتيجيا لا مفر منه فهو السبيل الوحيد لرفع القدرة التنافسية للمؤسسة والاقتصاد ككل، الذي يشمل إدارة المؤسسة، التجديد في المنتجات، التجديد في العمليات، التجديد التنظيمي والتجديد في الموارد البشرية.

¹ رواجية مريم: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لدعم وتأهيل قطاع الخدمات السياحية في الجزائر، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 06، برلين، 2019، ص ص 288، 289.

المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طيلة حياتها منذ إنشائها إلى التمويل وذلك لضمان ديمومتها وتطورها في المستقبل، الذي سنعرج عليه ولمختلف الجوانب المتعلقة به.

المطلب الأول: مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ينصرف المعنى العام للتمويل إلى تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، وتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية، فإذا لم تَفِ بذلك اتجهت تلك المشروعات إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز، ولهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل إلى أنه "نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي"⁽¹⁾.

من خلال هذا، نستنتج أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمثل في الحصول على الموارد المالية اللازمة لتمويل نشاطها الاقتصادي وهو ما يعني أيضا إمداد تلك المشاريع بالأموال للقيام بنشاطها سواء بموارد دائمة أو موارد خارجية.

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية، إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية في حالة الحاجة لذلك أو من البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين وتمثل الأخيرة مصادر التمويل الرسمية، وهي كما يلي:⁽²⁾

1. البنوك التجارية: من مهامها تقديم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات في الحصول عليها، حيث تتخوف البنوك التجارية من عدم قدرتها من توفير الضمانات التي تطلبها.

2. مؤسسات الإقراض المتخصصة: جاء إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة كرد فعل لتجنب البنوك التوجه نحو توفير الائتمان طويل الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك تم إنشاء هذه المؤسسات التمويلية المتخصصة والتي تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة وطويلة الأجل وذلك لشروط مميزة عن تلك المتبعة في البنوك لإتاحة المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتثبيت دورها في الاقتصاد الوطني .

¹ عبد الرحمان كساب عامر: جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد الدول، ط 1، دار الكتاب للنشر والتوزيع، مصر،

2016، ص 97.

² عبد العزيز قتال، سارة عزابيزة، مرجع سابق.

يمكن أيضا تصنيف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة أنواع أساسية:⁽¹⁾

1. التمويل الرسمي: وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك، وشركات التأمين، وصناديق التوفير والادخار وأسواق رأس المال.

2. التمويل الغير رسمي: وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي للدولة، كالاقتراض من الأهل والأصدقاء، وكلاء المبيعات وجمعيات الادخار والائتمان، ويقدم التمويل غير الرسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة.

3. التمويل الشبه رسمي: وذلك من خلال الاعتماد في توفير مصادر الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤسسات التمويل الرسمية، وفي إقراضها على أساليب غير رسمية، ذلك من خلال عدة برامج أو نظم فرعية كإقراض المجموعات، المؤسسات المالية التعاونية وصناديق التنمية المحلية.

المطلب الثالث: الصيغ المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للتمويل مكانة كبيرة في اقتصاد الدول ذلك لضمان سيوروة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولمواجهة عراقيل التمويل الكلاسيكي، هناك عدة بدائل حديثة التي نبرزها في النقاط التالية:

- **التمويل عن طريق قرض الإيجار:** هو عملية مصرفية مالية، من أساليب تمويل الاستثمارات المنقولة وغير المنقولة، يقوم بمقتضاه المؤجر (الممول) بشراء أصل رأسمالي على أن يقوم المستأجر بدفع قيمة إيجاره محددة خلال فترة زمنية معينة مقابل استخدامه للأصل، مع احتفاظ المؤجر بحق ملكية الأصول الرأسمالية المؤجرة، وهو نوع ديناميكي لتمويل الأعمال ومناسب جدا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمع وجوده بإمكان المؤسسات وضع آليات تمويل بأجال أطول لزيائنها وكذلك زيادة قدرتها الإقراضية⁽²⁾.

¹ عبد الرحمان كساب عامر: مرجع سابق، ص ص 97 .98.

² عياد حنان: إنعكاسات تطبيق القرض الإيجاري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016 .2017، ص ص 88 .129.

الجدول رقم (02): الأطراف الرئيسية المتدخلة في عملية القرض الإيجاري

الأطراف	المتدخلون	الدور
المؤجر	- مؤسسة مالية. - مؤسسة قرض إيجاري. - بنك .	- شراء الأصل من المورد. - تأجير الأصل الممول للمستأجر مع خيار الشراء.
المستأجر	- مؤسسة صغيرة ومتوسطة. - مؤسسات كبيرة الحجم. - جمعية. - حرفيين. - تجار. - مؤسسة عمومية.	- التفاوض واختيار الأصل. - استخدام الأصل. - دفع أقساط إيجار المؤجر. - رفع خيار الشراء في نهاية العقد أو ارجاع الأصل إلى المؤجر.
المورد	- منتج. - بائع.	- بيع الأصل للمؤجر. - توصيل الأصل للمستأجر.

المصدر: عياد حنان: انعكاسات تطبيق القرض الإيجاري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016. 2017، ص 95.

● **التمويل عن طريق رأس المال المخاطر:** إن رأس المال المخاطر هو عبارة عن علاقة مالية في عالم الأعمال بين المستثمر (صاحب رأس المال) والمقاول، أي مستثمر يريد إنشاء مؤسسة أو مشروع جديد مبتكر، عادة ما يكون اختراقا في عالم التكنولوجيا أو مشروعا جديدا في السوق.

إن صاحب رأس المال المخاطر هو الجانب الممول أما المقاول فهو المستثمر الصغير الذي يمتلك الفكرة والمشروع ولكنه يطلب التمويل، ويكتسب أهميته من كونه يوجه عادة إلى المستثمرين الصغار وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما أن التمويل في هذه الصيغة لا يكون على سبيل الإقراض والإقتراض كما في البنوك وإنما يكون بصيغة التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة بين الطرفين⁽¹⁾.

● **التمويل عن طريق عقد تحويل الفاتورة:** تعتبر تقنية أكثر شمولية إذ يمكن للمؤسسة الاقتصادية التخلص من حقوقها تجاه زبائنها عن طريق تحويل الدائنية إلى مؤسسة مالية مختصة في شراء الفواتير المستحقة جزئيا أو كليا، وبذلك

¹. أحمد أمين سعد الله: سياسة التمويل داخل المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010، ص 193.

تتخلص من عملية تسيير ومتابعة حقوقه لدى زبائنها وتخفيض من تكلفتها، وفي هذا الصدد تعددت تعاريفه من بينها التعريف الذي قدمته الغرفة الوطنية للمستشارين الماليين بفرنسا "تقوم العملية على نقل الحقوق التجارية من صاحبها إلى الوسيط يتكفل بالتحصيل ويضمن النهاية الحسنة حتى في حالة إفلاس المدين مقابل حصول الوسيط على العمولة"⁽¹⁾.

وتتطلب العملية وجود ثلاثة أطراف تنشأ فيما بينهم علاقة تجارية:⁽²⁾

- **الطرف الأول:** وهو التاجر أو الصانع أو الموزع، هو الذي يكون في حوزته الفاتورة التي تشتريها المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط، أو أحد البنوك التجارية التي تتوفر على هذه الخدمة.
- **الطرف الثاني:** وهو العميل ويقصد به الطرف المدين للطرف الأول.
- **الطرف الثالث:** وهي المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط أو أحد البنوك التجارية التي تتوفر لديها هذه الخدمة والتي يعيد إليها بهذا النشاط.

حيث تظهر أهمية هذه التقنية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، من خلال الخدمات التي تقدمها كما يلي:⁽³⁾

- **تسيير محفظة أوراق الزبائن:** تأخذ مؤسسة الفاكترونغ على عاتقها تسيير حسابات الزبائن من تحصيل، إدارة ومتابعة الفواتير، عن طريق تقديم كشف يومي عام ومفصل للتسديدات المحصلة الخاصة بالفواتير وكذا التسديدات المتبقية، كما تتولى تحرير الفواتير، ومحاسبة كل زبون بمتابعة التحصيل، وتبرير العمليات الخاصة بالزبائن المشكوك فيهم، بالتالي تولى الشؤون القانونية والقضائية للزبائن وفي مقابل هذه الخدمة تحصل على اقتطاعات من العمولات.

- **التأمين ضد مخاطر عدم التسديد:** هي تقنية تأمين القرض أو ضمان الحقوق المحولة، يقوم من خلالها المورد بإبلاغ مؤسسة الفاكترونغ عن نوعية مدينها من خلال تقرير مفصل على كل زبون لتحديد الحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه عند إقراضه ويساعد هذا التقرير من تقدير المخاطر لتفادي المفاجآت غير السارة، بدورها تقوم مؤسسة الفاكترونغ بدراسة مجانية حول كل زبائن المورد المتعامل معها وبالتالي تخفيض إمكانية الوقوع في عدم التسديد.

- **التمويل المرن للمؤسسة:** يعتبر الفاكترونغ أداة تمويل قصير الأجل للحقوق مقابل تخليها جزئيا أو كليا على حقوقها تجاه زبائنها لصالح مؤسسة الفاكترونغ بسعر تفاوضي يدفع مسبقا حيث يفتح هذا الأخير خط اعتماد قصير الأجل نقدا، أي تسبيق لأجل محدد بناء على الفواتير المتنازل عنها ، ويمكن أن تصل نسبة التمويل أو

¹ . عياد حنان، مرجع سابق، ص 72.

² . نفس المرجع، ص 73.

³ . نفس المرجع، ص ص 73 . 74.

التسبيق إلى 90 % من الحقوق وهذا بدون سقف محدد القيمة ولا ضمانات إضافية، مما يسمح للمؤسسة الممولة الحصول على أموال تمكنها من متابعة نشاطها.

• **صيغ التمويل الإسلامية:** يعرف الاقتصاد الإسلامي على أنه اقتصاد سوق بمعايير أخلاقية، وبعيدا عن الجانب الفقهي وهيكله البنوك الإسلامية نحاول فيما يلي إعطاء عرض لأهم أنواع التمويلات الإسلامية في السوق والتي يمكن أن تتعامل معها المؤسسة الاقتصادية .

فعموما يعرف التمويل الإسلامي أو المباح على أنه تقديم ثروة عينية أو نقدية إلى شخص آخر يديرها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية وهي أنواع:⁽¹⁾

- **المراجعة:** وهو أهم التمويلات الإسلامية ويتمثل في عقد تمويلي يتم فيه بيع سلعة معينة برأسها وزيادة ربح معلوم، ويسميه المختصون أيضا بيع الأمانة حيث يعتمد فيه على بيان ثمن الشراء أو التكلفة بإضافة المصاريف المعتادة.

- **الإجارة:** هو عقد إيجار يتم عندما يؤجر الممول ملكيته للعميل مقابل دفعات إيجار طوال فترة التمويل المحددة ويتعهد الممول بنقل ملكية العقار إلى العميل عند نهاية فترة التمويل في حال تسديد كامل الدفعات المستحقة، بموجب هذا العقد يلتزم الممول بدفع كل المستحقات المترتبة على ملكية العقار، أما تلك المترتبة على استخدام العقار فيتحملها العميل وعادة ما يقدم تمويل هذا الصيغة إلى الزبائن الراغبين بشراء عقارات جاهزة، تتيح لهم حرية الإختبار بين معدل ربع ثابت أو مرن وفي حال تم اختيار معدل الربع المرن فإن معدل الربح يخضع للتغيير بعد إبلاغ العميل بذلك.

- **المشاركة:** يعتبر التمويل بالمشاركة الإستراتيجية الرئيسية وأحد المبادئ الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية، الخاصة التي تميزها هي بنوك انتاجية بطبيعتها أكثر منها تمويل وهي عادة تستثمر في مشاريع زراعية، صناعية، تجارية، إسكان أو خدمات، وهذا التمويل عادة يكون على المدى الطويل.

في صيغة المشاركة يساهم كل طرف بنسبة من التمويل ولكن يتحمل طرف واحد مسؤولية إدارة المشروع، كما توجد صيغة المشاركة المتناقصة والتي يمول فيها البنك المشاريع العقارية خاصة بنسبة تصل إلى 90 % والباقي على المتعامل الآخر ويتم تحصيل مستحقات البنك وفق جدول إهلاك محدد.

- **المضاربة:** تعني أن يكون الممول طرفا معيناً ويكون الاستثمار والعمل والإدارة له من طرف آخر ويكون الربح بينهما حسب النسبة التي يتفقان عليها وتقع نسبة المخاطرة في الخسارة على الطرفين بحيث يخاطر مقدم المال بخسارة رأس المال فقط وأي مخاطر إضافية (من ديون وغيرها) تقع على المستثمر.

¹. أحمد أمين سعد الله، مرجع سابق، ص 161. 164.

- **الإستصناع:** من العقود التي تبرم مع جهة مصنعة بحيث تتعهد بموجبه بصنع سلعة ما وفقا لشروط معينة يفرضها البنك الإسلامي وعند وصول الأجل يقدم الصانع منتوجه (يقبلها المصرف في حالة استيفاء الشروط المطلوبة)، بعد ذلك يبيعها البنك على أنها سلعة خاصة (مصنعة محليا) وفائدة البنك هو المبلغ الزائد عن التكلفة الكلية للسلعة والتي يحددها المصرف ذاته، أما السلعة (المصنوع) تعد حسب الطلب: مبان، آلات، أجهزة، سلعا استهلاكية أو انتاجية.

ونتيجة أن البنك الإسلامي لا يقوم بتمويل مشروعات القطاع الخاص في شكل قروض معفاة من الفوائد فقد ظهر الإستصناع ليحل هذا المشكل ويكون هو الأنسب لتمويل مشروعات البنية الأساسية، الطائرات، السفن، محطات الطاقة، المباني، المعدات والتي تتطلب تصنيعا حسب الطلب.

- **بيع السلم:** نوع من العقود يتم فيه بيع شيء موصوف بالذمة بسعر معجل، أي يبيع سلعة معينة بسعر مقبوض حالا عند إمضاء العقد ولكن تسليم السلعة في وقت لاحق يتم تحديده من طرف المتعاقدين.

● **التمويل عن طريق السوق الثانية:** نظرا لصعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم من البنوك بسبب قلة الضمانات، كان من الضروري إنشاء سوق مالية تتناسب مع احتياجاتها التمويلية من أجل تدليل هذه الصعوبات أمامها خاصة في الدول النامية كالجزائر.

تتيح سوق الأوراق المالية التي تتكون من سوقيين متكاملين فضاء واسعا من الفرص أمام مختلف المؤسسات الاقتصادية من أجل تلبية حاجتها للأموال على المدى المتوسط والطويل.

تعرف السوق الثانية على أنها جزء من السوق الأولى وهي سوق منظمة، تختص هذه السوق في التعامل مع الأوراق المالية التي تم إصدارها في السوق الأولية، أي بعد توزيعها سواء مباشرة أو عن طريق أحد المؤسسات المالية المتخصصة ويطلق على هذه السوق اسم البورصة (1).

عليه تعرف السوق الثانية على أنها "تلك السوق المخصصة لتداول أسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الآخذة في نمو رأسمالها وغير المؤهلة لدخول السوق الرئيسية التي تمول المؤسسات الكبيرة".

ومن المزايا التي تتيحها عملية الدخول إلى البورصة ما يلي: (2)

- زيادة سمعة المؤسسة وتحسين صورتها في الداخل والخارج وتوسيع دائرة المساهمين.
- الحصول على رؤوس أموال خاصة، وبالتالي تغيير هيكل رأس امال من أجل الوصول إلى الهيكل المثلى.

¹. كروش نور الدين: سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 11، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، جانفي 2014، ص 61.

². نفس المرجع، ص 62.

- التسعير المستمر لقيمة أسهم المؤسسة، مما يسمح بتقييم دائم للمؤسسة.

• **التمويل عن طريق استغلال الاختراعات والابتكارات:** إن الاعتماد على الاختراعات والابتكارات وتحفيز الإبداع الفكري أصبح ضروري في المؤسسات الاقتصادية، نظرا لأهميتها والنجاح التي حققتها بعض المؤسسات نتيجة حسن استغلالها.

والاستغلال هو الاستثمار الاقتصادي للاختراع بقصد الحصول على الربح، بالتالي فلا يدخل في معنى الاستغلال استعمال الاختراع بقصد الانتفاع الشخصي⁽¹⁾.

فيما يلي مثال عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحولت إلى دولية عن طريق التمويل بفضل استغلال مبتكراتها، فالمخبر المستقل البرازيلي الذي تحول من مخبر صغير يعتمد على التكنولوجيا الأجنبية في ميدان الإنزيمات إلى مبتكر للعديد من المنتجات الصيدلانية خاصة الأنسولين، الذي أنشأ عن طريق إيرادات ترخيص براءات الاختراع وهو شركة من بين الأربع الأوائل عالميا في ميدان صناعة بعض أنواع الأنسولين المتطورة.

• **نظام حاضنات الأعمال:** تعتبر مؤسسات تنموية تهدف إلى دعم المبادرين والمبتكرين، من أصحاب المشروعات الطموحة الذين لا تتوفر لديهم الموارد الكافية أو الأصول لتحقيق طموحاتهم، تجسيد أفكارهم ومساعدتهم على تأسيس هذه المشروعات وذلك بتوفير بيئة متكاملة، تقديمهم خدمات واستشارات، آلات وتجهيزات ودعم تؤدي إلى تطوير هذه المشروعات، زيادة معدلات نموها وكفاءتها الاقتصادية إلى الحد الذي يضعها على بداية طريق النمو، دون الحاجة إلى مساعدة خارجية، ثم بعدها تتجه الحاضنة إلى مبادرين آخرين ومشروعات أخرى⁽²⁾.

إذن من خلال هذا التعريف، يمكن تسطير عناصر هامة تميز الحاضنة، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الحاضنة تسعى لاستقطاب وتطوير أفكار جديدة وتحولها إلى مشروعات.
- مكان مجهز للاستغلال بصيغة الإيجار لفترة زمنية محددة سلفا.
- تعمل على تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المختلفة اللازمة لممارسة النشاط.
- الحاضنة ترتبط بعملائها (من المبادرين أو أصحاب المشروعات) بعلاقة تبدأ وثيقة، ثم تتضاءل حتى تتلاشى، فتنحول الحاضنة إلى مبادرين جدد.

ولها عدة مهام تعمل على تحقيقها، التي ترتبط ارتباطا وثيقا ببعضها البعض، وبالسياسات أو الإجراءات المصاحبة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نقصد بذلك الإجراءات التقليدية المعروفة، توفير التمويل، تبسيط إجراءات تأسيس

¹ رجماني أسماء: دور براءة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008. 2009، ص 62.

² فويقح نادية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وأهمية دعمها بحاضنات الأعمال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007. 2008، ص ص 90. 91.

وإنشاء هذا النوع من المشروعات، هذا ويمكن لنا ذكر جملة من العناصر التي تشكل في مجملها أهم الأهداف التي تسعى الحاضنات لتحقيقها وهي أهداف متشابكة ومتراصة: (1)

- توفير البيئة الملائمة لنشأة المشروعات الصغيرة وزيادة فرص نجاحها: حيث تكون المقر الأول الذي يتلقى فيه صاحب المشروع المبادئ الرئيسية لإدارة مشروعه، بما توفر له من استشارات، خبرات، دورات تدريب، وخدمات مختلفة وبشكل يضمن له حماية المشروع في سنواته الأولى وهي المرحلة الصعبة من عمر المشروع.

- الاستفادة من البحوث المخبرية والدراسات الجامعية: لاسيما وأن الحاضنات تعمل تحت إشراف هيئات علمية من مخابر بحث وجامعات وأن هذا الربط الوثيق سوف يؤدي إلى تبادل المنافع بين الطرفين، ففي حين تستفيد الجامعة أو المخابر العلمية من تحويل بحوثها ودراساتها إلى مشاريع ومن ثم إلى منتجات قابلة للتسويق، يتم للمؤسسات الاقتصادية الاستفادة من نتائج تلك البحوث والدراسات في تعظيم أرباحها عن طريق التحكم في جودة المنتج، تخفيض تكاليف الإنتاج والاستغناء عن المواد المخلة بالتوازن البيئي.

المبحث الثالث: برامج وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالاقتصاد الوطني وتطوره، وضعت مختلف الدول كالجائز عدة تدابير لتطويرها من برامج تأهيل وهيئات داعمة لها، ذلك لضمان حسن أدائها من إنتاج وتقديم أفضل الخدمات.

المطلب الأول: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعرف التأهيل على أنه عملية مستمرة للتمهين والتفكير، والتثقيف لغرض اكتساب وضعيات جديدة، أساليب تفكير، سلوكيات وطرائق تسيير ديناميكية مبتكرة، حيث تترجم عملية التأهيل ب: (2)

- تبني ممارسات جيدة للتسيير متكيفة مع كل تطور.
- تقوية الموارد البشرية (التأطير والتكوين).
- الفهم الجيد للسوق وتموضع المؤسسة.
- تطبيق إستراتيجية للتنمية.
- البحث الدائم عن الابتكار.

فإن تجاوز العقبات التي تعترض وتحد من التطور الملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب إعداد برنامج للتأهيل يشمل المحاور الأساسية التي تعالج المشكلات الكثيرة التي تواجه المستثمرين وقد حاولت الوزارة المكلفة بالقطاع

¹ قويقح نادية: مرجع سابق، ص 94.

² بلال شيخي، حمزة كبلوتي وآخرون: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين المأمول والواقع، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 29 و30 أكتوبر 2017.

إعداد برنامج يتكامل مع البرامج القطاعية للوزارات والهيئات الأخرى المكلفة بترقية المنظومة المؤسسية الاقتصادية، يسعى إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محافظتها على مكانتها في السوق الوطنية وضمان حصة في السوق الدولية.

وهناك عدة برامج تأهيل نذكر منها: (1)

أولاً: برنامج الاندماج لتحسين التنافسية ودعم إعادة الهيكلة الصناعية والتأهيل في الجزائر:

في سنة 1999 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالتعاون مع السلطات العمومية قامت ببرامج تنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية تهدف إلى تطوير الصناعة بثلاث أبعاد من اقتصاد تنافسي (مقاس بالنمو والتحول الهيكلي) عمل منتج (مقاس بالعمل وإنشاء الثروة) ومحيط سليم (يقاس لتخفيض الآثار السلبية على المحيط).

ثانياً: برامج ميذا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قصد إنجاح مسار الشراكة الأورو متوسطية بأبعادها السياسي، الاجتماعي والاقتصادي تم توسيع نطاق التعاون المالي بخلق آلية جديدة من قبل الإتحاد الأوروبي متمثلة في هذا البرنامج، حيث تعاهد الإتحاد الأوروبي بوضع هذا البرنامج الطموح لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يهدف إلى تأهيل وتحسين القطاع الخاص بما يسمح لها بالتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق.

ثالثاً: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بادرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك قصد التكفل بالمؤسسات التي تستخدم أقل من 20 عامل، التي تمثل 97 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتي لم تحظ بالتكفل من خلال البرامج حيز التنفيذ السالفة الذكر.

رابعاً: برنامج GTZ لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من أجل دعم حركية إعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها، اندماجها ونمو الصناعات في إطار تحرير وانفتاح السوق، تم صياغة برنامج GTZ لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالتعاون بين دول ألمانيا ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية.

وجه الشبه الوحيد الذي يميز مختلف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكمن في الهدف من وضع هذه البرامج والمتمثل في ترقية المنتج الوطني ليصبح تنافسياً ويندمج في السوق وأن تنمو هذه الصناعات وكذا من أجل تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية في سياق تحرير التبادلات التجارية والانفتاح على الأسواق.

¹ عبد القادر رزاق: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2009. 2010، ص ص 162. 172.

المطلب الثاني: آليات تطبيق برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم تطبيق برامج التأهيل بواسطة مجموعة من الهيئات أهمها: (1)

أولاً: الصندوق الوطني للتأهيل: الذي يتشكل من ممثلي الوزارات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ممثلي غرف التجارة والصناعة والحرف الفلاحية، أرباب العمل والنقابات ويكون تحت إشراف وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتكلف بالمهام التالية:

- وضع السياسة العامة لتأهيل المؤسسات.
- تسيير الإعانات المقدمة في إطار اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.
- تقديم الإعانات المتعلقة بالتأهيل على ضوء القرارات الصادرة عن اللجان الجهوية للقيادة.
- الإشراف والمتابعة لأنشطة وأعمال اللجان الجهوية.
- المشاركة في تمويل عمليات التأهيل التكنولوجي.

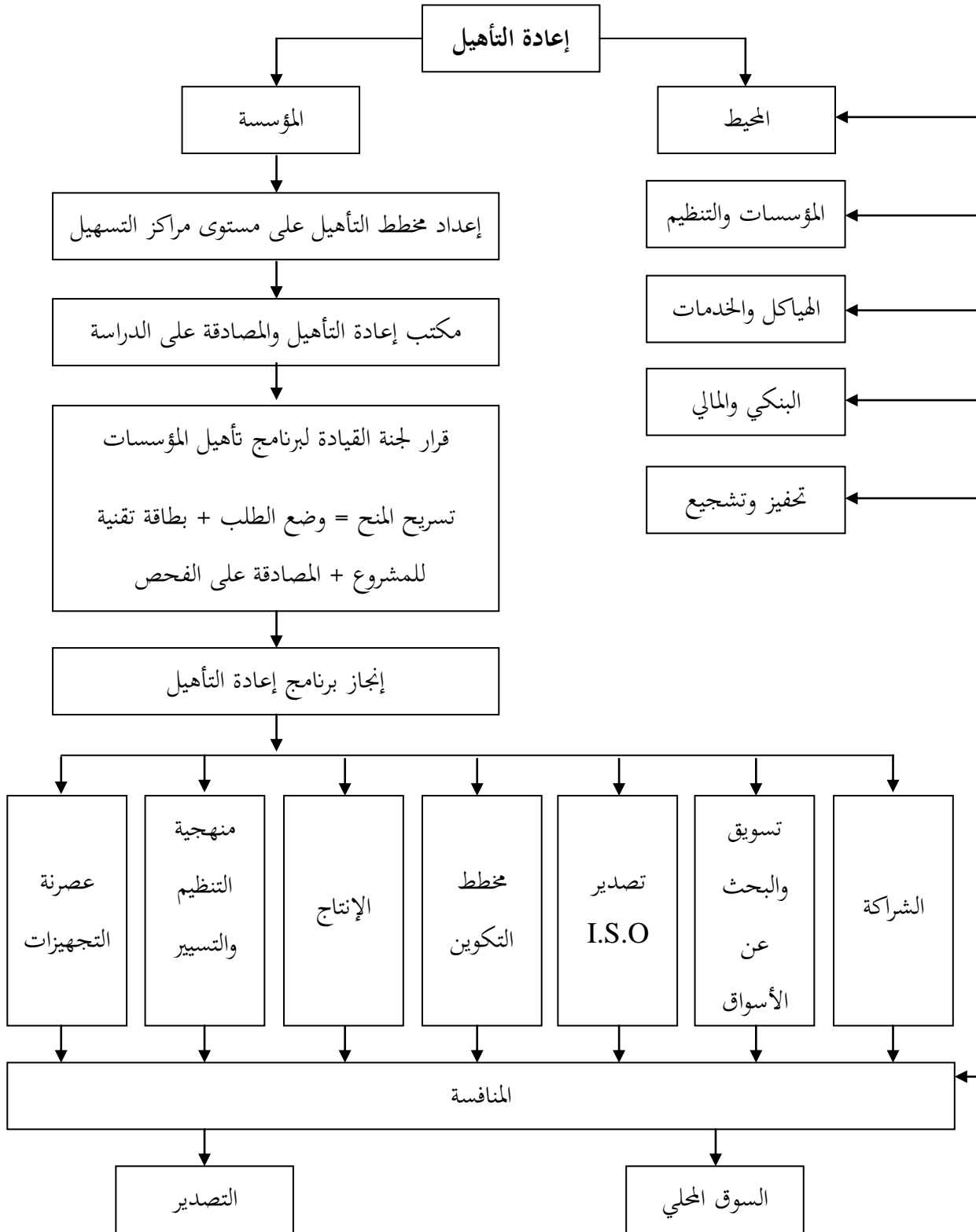
ثانياً: اللجان الجهوية للقيادة: هي هيئات تقنية تتكون من خبراء ومتخصصين لهم القدرة الفنية والمهنية التي تمكنهم من اتخاذ قرار التأهيل، تقوم بالمهام التالية:

- مساعدة المؤسسات في مجال إعداد مخططات التأهيل وتحديد أفضل طرق التمويل.
 - تقديم قرارات التأهيل.
- وتتكون اللجان الجهوية للقيادة من مكتب التسهيلات، التدعيم بالإضافة إلى مكتب التأهيل.

حيث يمكن التعبير عن خطوات برنامج التأهيل في الشكل التالي:

¹ لخلف عثمان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2003. 2004، ص 302.

الشكل رقم (01): خطوات برنامج إعادة التأهيل



المصدر: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3،

الجزائر، 2003. 2004، ص 303.

المطلب الثالث: هياكل وهيآت دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كما أشرنا سابقا إلى الأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد والحد من ظاهرة البطالة، قد خصصت الجزائر عدة هياكل وهيئات لدعمها وتشجيعها، تتمثل أهمها في:

أولا: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات وترقية ونشر الفكر المقاو، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال مراحل المرافقة وتتصرف في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين المحلي والوطني.

في إطار قيام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بوظيفتها والتي تعد محل الدراسة فإنها تقوم بما يلي: (1)

- تدعيم وتقديم الاستشارة للشباب في إطار تطبيقهم لمشاريعهم الاستثمارية.
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات وهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.
- تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريبية.
- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى التي تهدف إلى ترقية تشغيل الشباب.

ثانيا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

منذ تاريخ إنشائه في 26 ماي 1994، وبموجب مرسومين تشريعيين منشورين بالجريدة الرسمية رقم 34، كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي)، تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي وقد عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية، التي تتمثل في: (2)

¹. خديجة بلحياني، فرح إلياس الهناي وآخرون: دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في دعم إنشاء ومرافقة المقاولات النسوية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 03، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 31 أكتوبر 2019، ص 660.

². <https://www.cnac.dz>, consulté le 06 juin 2020.

- المساعدة على البحث عن الشغل، دعم العمل الحر والتكوين بإعادة التأهيل، كما يمكن ذات النظام الأجراء السابقين من تحصيل تعويض التأمين عن البطالة والتهيؤ للاندماج في الحياة المهنية.
 - يسمح نظام التأمين عن البطالة المستخدمين العموميين والخواص بحيازة آلية لمواجهة الصعوبات الاقتصادية، المالية والتقنية التي تعرّض مصير مؤسساتهم للخطر بتقليص تعدادها وضمحلالات وظائفها المأجورة.
 - دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين وخمسين سنة.
 - تمكن الخدمات الموجهة لذوي المشاريع عبر المراكز المتخصصة في المرافقة الشخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط والتصديق على الخبرات المهنية والمساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الانتقاء والاعتماد.
 - تركز الاستثمارات المنجزة في الميدان على أساس نمط تمويلي ثلاثي يشترك فيه كل من صاحب المشروع، البنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتكلفة استثمارية لا تتعدى عشرة ملايين ديناراً جزائرياً.
- علاوة على ذلك، خصّص لصالح ذوي المشاريع المؤهلين امتيازات متمثلة في:

- تخفيض نسب فوائد القروض البنكية.
- تخفيض نسب الرسوم الجمركية.
- الإعفاء الضريبي وشبه الضريبي.
- الاستفادة من قرض بدون فائدة ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ثالثاً: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخل.

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا أنه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوقعه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية مرافقة المشاريع ومتابعة إنجازها وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر"، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عدداً معتبراً من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل.⁽¹⁾

وتشكل الوكالة أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر وتمثل مهامها الأساسية في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم.

¹ <https://www.angem.dz> , consulté le 06 juin 2020.

- منح قرض بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي تمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون.
- تمنح فترة سماح تقدر بثلاثة سنوات لتسديد القرض البنكي.

رابعاً: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار، تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وخولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دور تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار، وتتمثل مهامها في: (1)

- تسجيل الاستثمارات وترقيتها في الجزائر والخارج.
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع.
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.
- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال.
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، تقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

خامساً: صندوق ضمان القروض FGAR

هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم (02-373) المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، حيث انطلق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004⁽²⁾، يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية كتجديد التجهيزات وتوسيع المؤسسة وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك⁽³⁾.

¹ <http://www.andi.dz> , consulté le 06 juin 2020.

² . طالم علي، بلخير فريد: ضمان القروض كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 03، الجزائر، 28 فيفري 2019، ص ص 469 .470.

³ <https://www.fgar.dz> , consulté le 10 juin 2020.

سادسا: مشاتل المؤسسات

● **مشاتل المؤسسات:** هي مؤسسات عمومية ذات طابع تجاري وصناعي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁾.

تتخذ المشاتل الأشكال التالية:

المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

ولها عدة مهام وأهداف تتمثل في:

- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها.
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.

¹ . <http://dim-msila.dz> , consulté le 11 juin 2020.

خلاصة الفصل:

مما تقدم يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة كبيرة من المؤسسات في العديد من دول العالم لما لها من خصائص تميزها عن غيرها، فهي تعتبر من أهم المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتمثل إحدى دعائم التنمية الاقتصادية بتوفير مناصب عمل والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة، إضافة إلى مساهمتها في زيادة الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة وتخفيض تكاليف الإنتاج والواردات وقيامها بإشباع حاجة صاحبها من العمالة وتوظيف رأس المال على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي.

وباعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لأي اقتصاد، أولت لها الدول أهمية بالغة واهتمام كبير لترقية ودعم هذه التنافسية بتحسين منتجاتها و تعزيز أداءها بمختلف الوسائل والإستراتيجيات.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لدور وكالة الدعم

ANSEJ في تمويل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

- ولاية برج بوعريريج -

تمهيد:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تسمح لها بأداء أدوار مميزة في تنمية اقتصاديات دول العالم، بالمقابل غياب مؤسسات الدعم والمرافقة يجعل الرؤية غير واضحة عند تأسيسها، صعوبة حصول الكثير منها على مستلزمات الإنتاج، نقص الجودة والمنافسة خاصة في ظل العولمة الاقتصادية ما جعل الكثير من هذه المؤسسات الاستثمارية غير قادرة على الاستمرار في ممارسة نشاطها.

لمواجهة هذا الوضع وضمان صلاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من مواجهة الصعوبات عند تأسيسها واستمرارها، ظهرت عدة آراء تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة لدعم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكنيجة لذلك ظهرت عدة هيئات استلمت تأطير عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند إنشائها ومرافقتها.

سمحت الهيئات المنشأة والممولة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أداء مهمتها إلى تزايد أهميتها وأهدافها ومن ثم تزايد أعدادها بشكل معتبر على المستوى العالمي، هذا الوضع دفع بالسلطات الجزائرية ولو بشكل متأخر نوعا ما إلى الأخذ بهذا الشكل للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، حيث سعت إلى توفير العديد من هياكل الدعم والمرافقة للشباب الحاملين لأفكار استثمارية وإيجاد الإطار القانوني والتنظيمي الذي يوطر عمل هذه الهيئات والتي أبرزها المؤسسة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ التي يقصدها العديد من الشباب الجزائري.

من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، تم التطرق في المبحث الثاني إلى مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والتسهيلات التي تمنحها، أما المبحث الثالث فيشمل دراسة لحصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية برج بوعرييج.

المبحث الأول: عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

للتعرف على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وأشكال الدعم والمرافقة التي توفره للشباب المستثمر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، سنتطرق لمجموعة من المفاهيم لها وطريقة عملها بالتخصص لوكالة برج بوعرييج.

المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، المسماة باختصار "و د ت ش"، تم إنشائها سنة 1996 وهي هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل منذ إنشائها حتى سنة 2019، فيما أصبحت تابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والناشئة واقتصاد المعرفة في سنة 2020.

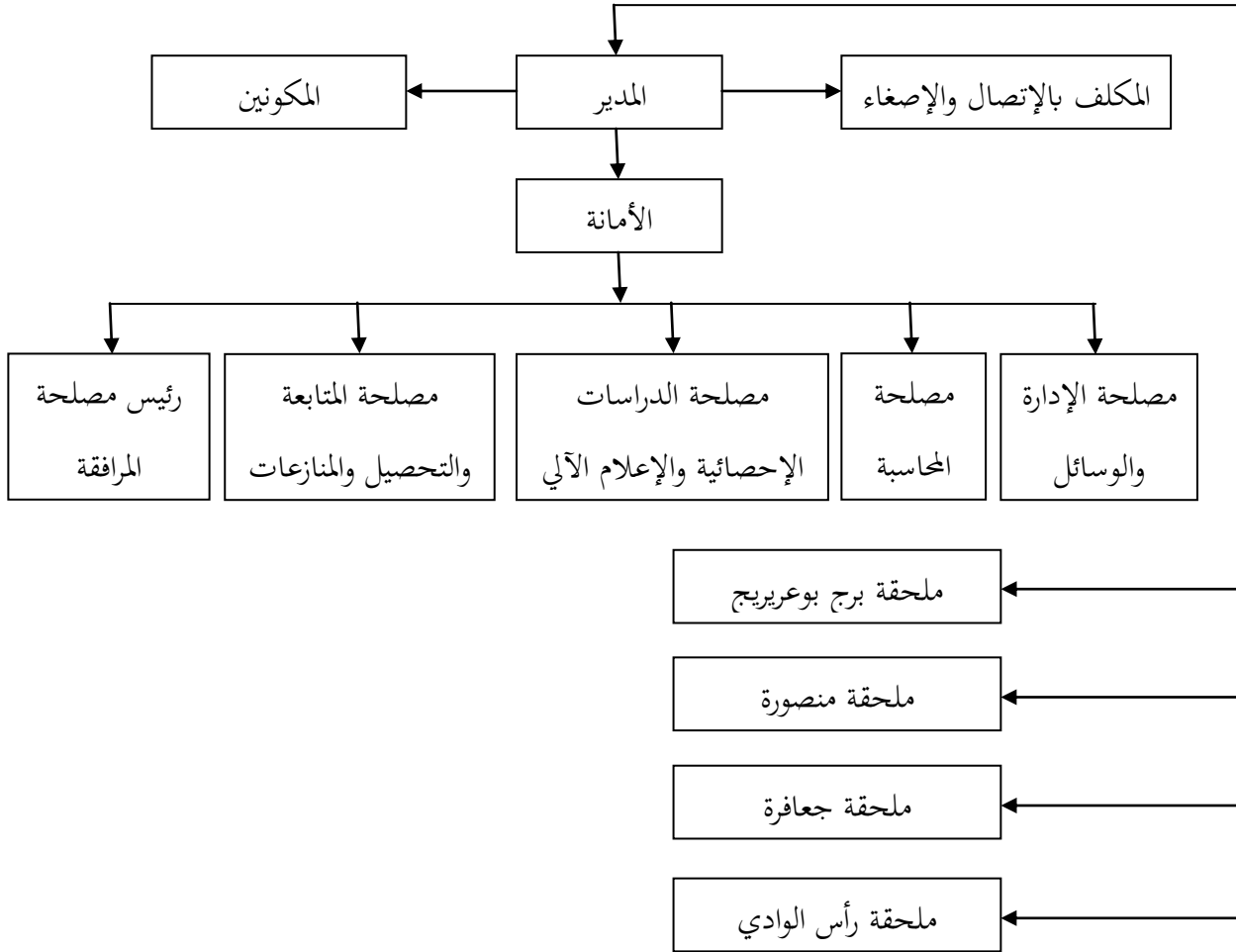
أنشأت بهدف مرافقة الشباب ذوي المشاريع قصد إحداث أنشطة إنتاجية وخدماتية أو توسيعها وفق مقارنة اقتصادية تهدف إلى خلق الثروة ومناصب عمل.

تضم الوكالة شبكة تتكون من 51 فرع تغطي كل الولايات وكذا العديد من الملاحق المتواجدة على مستوى بعض المناطق، من بينهم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ولاية برج بوعرييج التي أنشأت سنة 1998، يتواجد مقرها ببلدية برج بوعرييج تقاطع الشارعين شريفني محمد وقروج يحيا، ولها أربع ملاحق بكل من دائرة المنصورة، الجعافرة ورأس الوادي⁽¹⁾.

¹. الاعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة .

في ما يلي الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ولاية برج بوعرييج:

الشكل رقم (02): مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ولاية برج بوعرييج



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

المطلب الثاني: أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في مرافقتها للمشاريع إلى:

- تعزيز ودعم إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات من طرف الشباب ذوي المشاريع.
- تشجيع كل أنواع الاستثمار على مستوى التراب الوطني.
- تشجيع أنواع الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية المبادرة المقاولاتية.

المطلب الثالث: ضوابط الاستفادة من امتيازات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

للاستفادة من خدمات المؤسسة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب يجب أن يتوفر في الشاب صاحب الفكرة ما

يلي:⁽¹⁾

- أن يتراوح سن الشاب ما بين 19 و35 سنة، أما في الحالات الاستثنائية وعندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل يمكن رفع سن مسير المقاول المحدث إلى 40 سنة كحد أقصى.
- أن يكون ذوي شهادة أو تأهيل مهني أو لديهم مؤهلات معرفية معترف بها.
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
- أن لا يكون شاغل وظيفة مأجورة عند تقديم استمارة التسجيل للاستفادة من الإعانة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية لتشغيل كبطال طالب عمل.
- أن لا يكون مسجلا على مستوى مركز تكوين أو معهد أو جامعة عند تقديم طلب الإعانة، ما عدا في حالة ما إذا تعلق الأمر بتحسين مستوى نشاطه.
- أن لا يكون قد استفاد من إعانة بعنوان إحداث النشاطات.

ويحدد المبلغ الأقصى للاستثمار بعشرة ملايين دينار جزائري (10.000.000 دج) سواء في مرحلة الإنشاء أو التوسيع، حيث أن القروض الغير مكافئة والمكتملة للمشروع لا تدخل في حساب الحد الأقصى للاستثمار.

¹. بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

يتم اختيار تمويل المشروع بالاعتماد على ثلاث صيغ تتمثل في التمويل الذاتي والتمويل الثنائي والثلاثي، كما هو موضح فيما يلي:

الجدول رقم (03): التركيبة المالية للتمويل الثلاثي في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب

قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أونساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000 د.ج	% 29	% 01	% 70
من 5.000.001 د.ج إلى 10.000.000 د.ج	% 28	% 02	% 70

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من الشاب المستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، ويتكون من:

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر.
- قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة.
- قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة 100 % لكل القطاعات والنشاطات.

الجدول رقم (04): التركيبة المالية للتمويل الثنائي في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب

قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أونساج)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 د.ج	% 29	% 71
من 5.000.001 د.ج إلى 10.000.000 د.ج	% 28	% 72

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر.
- قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة.

الجدول رقم (05): التركيبة المالية للتمويل الذاتي في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب

المساهمة الشخصية	قيمة الإستثمار
100 %	حتى 10.000.000 د.ج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

في صيغة التمويل الذاتي تشكل التركيبة المالية من المساهمة الشخصية للشباب المستثمر فقط، فيما يستفيد من الإمتيازات الممنوحة من طرف الوكالة.

المبحث الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والتسهيلات التي تمنحها

تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في إطار مهامها عدة تسهيلات وامتيازات لأصحاب الأفكار الاستثمارية التي نوضحها فيما يلي:⁽¹⁾

المطلب الأول: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

توفر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كل الخدمات التي من شأنها تسهيل إنشاء وعملية انطلاق الشباب في إنجاز مشاريعهم، أهمها:

- تقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إنشاء النشاطات.
- تزويد الشباب ذوي المشاريع بكافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بنشاطهم.
- تطوير العلاقة مع مختلف شركاء الجهاز (بنوك، مصالح الضرائب، صناديق الضمان الاجتماعي للأجراء ولغير الأجراء...).
- تطوير الشراكة بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار في مختلف القطاعات.
- ضمان تكوين متعلق بالمؤسسة لصالح الشباب ذوي المشاريع.
- تشجيع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

¹. بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني: أشكال الدعم والتسهيلات التي تمنحها الوكالة

يستفيد الشاب المستثمر من إعانات مالية وامتيازات جبائية أثناء مرحلة الإنجاز، وتكون على شكل إعفاءات أثناء مرحلة استغلال مشروعه، وتمنح هذه الامتيازات سواء أثناء مرحلة الإنشاء أو مرحلة توسيع قدرات الإنتاج. الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة في مرحلة التوسيع تخص فقط المساهمات الجديدة وتحدد الحصة النسبية بالمقارنة مع المساهمات الإجمالية.

● الإعانات المالية:

تستفيد المؤسسة من الإعانات المالية التالية:

- القرض غير مكافئ.
- قرض غير مكافئ إضافي عند الحاجة بالنسبة للتمويل الثلاثي.
- التخفيض بنسبة 100 % على معدل نسب الفوائد البنكية بالنسبة للتمويل الثلاثي.

● الامتيازات الجبائية:

تستفيد المؤسسة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ. في مرحلة إنجاز المشروع:

- الإعفاء من رسم نقل الملكية بمقابل مالي على الاكتسابات العقارية في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات.
- تطبيق نسبة منخفضة بـ 5 % فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلية مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب. في مرحلة استغلال المشروع:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة ثلاث سنوات، ستة سنوات أو عشر سنوات حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ إنجازها.
- إعفاء كامل لمدة ثلاث سنوات، ستة سنوات أو عشر سنوات حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول.
- عند انتهاء فترة الإعفاء، يمكن تمديدتها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها.

غير أن المستثمرين (الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة) يبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة 50 % من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والمقدر 10000 د. ج بالنسبة لكل سنة مالية مهما يكن رقم الأعمال المحقق.

- الاستفادة من تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي IRG أو الضريبة على أرباح الشركات IBS حسب الحالة وكذا الضريبة الأولى من الإخضاع الضريبي:

70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.

50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.

25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

المطلب الثالث: مراحل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

تمر عملية تجسيد فكرة استثمارية على أرض الواقع وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بتسع مراحل وهي كما يلي:

1. التحسيس والإعلام:

حصول الشاب على كافة المعلومات الخاصة بالجهاز من مرافقة، تكوين، امتيازات، فرص الاستثمار وذلك عن حضور إحدى التظاهرات التي تنظمها الوكالة بصفة دورية أو عبر الإطلاع على البوابة الرقمية للوكالة أو التقرب المباشر من إحدى فروع وملحقات الوكالة التي تغطي كافة التراب الوطني بما فيهم ولاية برج بوعرييج.

2. تكوين فكرة المشروع:

إن فكرة المشروع يجب أن تكون نتيجة الدراسة والتقصي الناجع لفرص الاستثمار وكذا توافقها مع المؤهلات العلمية والمهنية والقدرة على تجسيدها.

3. التسجيل عبر البوابة الإلكترونية:

بعد تعيين المشروع المراد إنشائه وكذا العتاد الواجب اقتنائه، يمكن للشباب الدخول إلى الموقع الإلكتروني للوكالة قصد مباشرة عملية التسجيل، عن طريق وثيقة واحدة فقط تسمى "استمارة التسجيل"، تحمل من الموقع الإلكتروني www.ansej.org.dz أو من خلال التسجيل في الموقع الإلكتروني Promoteur.ansej.org.dz، عبر إدراج كافة البيانات المتعلقة بشخصه وشركائه إن وجدوا ومؤسسته (أنظر الملحق رقم 01).

4. دراسة المشروع ومخطط الأعمال:

بعد إتمام مرحلة التسجيل تبدأ مرحلة التعمق في دراسة المشروع وعملية إنجاز مخطط الأعمال بعد دعوتهم من طرف الوكالة، بمعية الإطار المكلف بمرافقة مشروعهم من خلال جمع كل المعلومات اللازمة فيما يخص:

- العتاد المراد اقتنائه.
- مقر النشاط ولا سيما محيط المؤسسة المراد إنشائها.
- دراسة السوق.
- اختيار التقنيات.
- الموارد البشرية.
- الدراسة المالية.

5. تقديم المشروع أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع:

خلال هذه المرحلة يعرض المشروع أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع، لدراسته والفصل فيه سواء بالقبول أو التأجيل أو الرفض المعلن.

- حالة القبول: إيداع الملف الإداري والمالي.
- حالة التأجيل: رفع التحفظات الموضوعية من طرف اللجنة من أجل إعادة عرض المشروع مرة أخرى أمام اللجنة.
- حالة الرفض: يمكن تقديم طعن لدى الملحقة في غضون 15 يوما بعد الحصول على قرار رفض اللجنة.

6. الموافقة البنكية والإنشاء القانوني للمؤسسة:

- يودع الملف لدى البنك فيما يخص التمويل الثلاثي من طرف ممثل الوكالة للحصول على الموافقة البنكية.
- بعد الحصول على الموافقة البنكية، يلتزم صاحب المشروع بالإنشاء القانوني للمؤسسة.

7. تكوين الشاب المستثمر:

قبل تمويل المشروع، يجب على صاحبه اتباع تكوين فيما يخص تقنيات تسيير المؤسسة، الذي تتكفل به الوكالة داخليا عن طريق تكوينها.

8. تمويل المشروع:

بعد الإنشاء القانوني للمؤسسة وإتمام الإجراءات تقوم الوكالة بتمويل المشروع.

9. إنجاز المشروع والدخول في مرحلة الاستغلال:

بعد تمويل المشروع من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وإتباع كل الإجراءات المعمول بها بخصوص هذه المرحلة، يجب الحصول على العتاد وتركيبه مباشرة والشروع في مرحلة الاستغلال، ليتجسد المشروع ويصبح الشاب صاحب مؤسسة.

بعدها يتم الشروع والانطلاق في مرحلة الاستغلال والاستثمار، يتم تسديد القروض على عدة مراحل وذلك حسب صيغة التمويل، التي نوجزها في الشكل التالي:

الجدول رقم (06): جدول يمثل طريقة تسديد القروض في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب

قرض الوكالة	قرض البنك	إرجاء التسديد	سنوات تسديد القروض
خمس سنوات (السنة 9، 10، 11، 12 و 13)	خمس سنوات (السنة 4، 5، 6، 7 و 8)	مدة ثلاث سنوات الأولى (السنة 1، 2 و 3)	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

بعد الانطلاق في مرحلة الاستغلال يستفيد الشاب المستثمر من ثلاث سنوات كإرجاء التسديد، بعدها يشرع في عملية تسديد القرض البنكي لمدة خمس سنوات، تليها عملية تسديد قرض الوكالة لمدة خمس سنوات أخرى.

المبحث الثالث: دراسة لدور وحصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ولاية برج بوعريبرج

في هذا المبحث نتطرق إلى دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ولاية برج بوعريبرج في مرافقتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف المشاريع التي تمولها من خلال عرض حصيلتها.

المطلب الأول: مختلف المشاريع والقطاعات التي تمولها وكالة دعم وتشغيل الشباب

تسعى الدولة الجزائرية إلى الإلمام بكل القطاعات التي من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني ويتجلى ذلك في دور المؤسسة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ومرافقتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنوع نشاطاتها واختلاف أفكار الشباب المستثمر فيها، وفيما يلي مختلف القطاعات التي تمولها الوكالة وإحصائيات كلية للسنوات من 2011 إلى 2019:

1. قطاع الفلاحة والصيد البحري:

يرتكز قطاع الفلاحة على سياسة التدعيم الدائم للأمن الغذائي قصد التنمية والتنوع الاقتصادي من خلال تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية، الغذائية وتطوير وتنمية الأقاليم الريفية، أما قطاع الصيد البحري فيرتكز على تدعيم الأسماك، الحيوانات المائية والموارد البحرية باقتناء سفن الصيد، اقتناء مواد وتجهيزات الصيد، تجديد السفن وإعادة تجهيزها بمحركات، وحدات دعم وسائل الإنتاج (وسائل الترميم وآلات رفع الأثقال، وسائل تجفيف السفن وكذا صنع وتصليح السفن وصناعة عتاد الصيد)، وحدات دعم الإنتاج (وحدات التبريد، مستودعات مبردة وأنفاق التجميد والتحويل والتوزيع)، تربية الحيوانات والنباتات البحرية، تربية المائيات.

2. قطاع الصناعة:

يرتكز هذا القطاع في دعم المجال الصناعي، الكهربائي والصناعة الكهرومنزلية، الكيمياء الصناعية، الصيدلانية، الميكانيك وقطاع السيارات، بناء السفن وإصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية، النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث.

3. قطاع النقل:

يعتبر واحد من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة والازدهار لأي بلد وعليه فإن تواجد نظم نقل فعالة وشبكات حديثة ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، فقد عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

4. القطاع الحرفي:

يتمثل في دعم القطاع الحرفي بشتى مجالاته من الحرف التقليدية والفنية (مواد غذائية، الصوف، الخشب، الطين، الجلود، المعادن وعدة مواد مختلفة)، الحرف المتعلقة بإنتاج المواد (الكهرباء، الحديد، مواد البناء وغيرها)، الحرف المتعلقة بالخدمات (التجهيزات الصناعية والكهربائية والميكانيكية، زخرفة، تزيين المباني).

5. قطاع الأشغال العمومية:

هو قطاع استراتيجي وحساس في التنمية الاقتصادية، يتطلب بناء وصيانة الطرق والموانئ والمطارات وغيرها ويهدف إلى المساهمة القوية في النمو وخلق فرص العمل بالإضافة إلى المشاركة في سياسة إعادة توزيع الدخل القومي وتوفير مختلف الخدمات العامة.

6. قطاع المهن الحرة:

هو قطاع ذو أعمال مختلفة في طبيعته، يركز على الاستقلال في العمل والاعتماد على العمل الذهني وضآلة رأس المال.

7. قطاع الخدمات:

يعد قطاع الخدمات أحد أهم الاتجاهات الحديثة للاقتصاد بالنظر إلى الحصة التي يستحوذ عليها في ميدان الشغل وكذا مساهمته المهمة في الإنتاج الإجمالي، فبعدها كان يعاني الإهمال ولا يساهم في خلق الثروة قد سارعت الدولة الجزائرية بوضع عدة استراتيجيات للنهوض بهذا القطاع.

8. قطاع الري:

يتمثل في قطاع الموارد المائية، حيث يعتمد على توفير معدات السقي ومعالجتها، تزويد السكنات بالمياه الشروب ومتابعتها بالإضافة إلى سقي النباتات وغيرها.

والجدول التالي يمثل لنا إحصائيات المشاريع الممولة حسب القطاع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية برج بوعريبيج، لمجموع السنوات من سنة 2011 إلى سنة 2019:

الجدول رقم (07): جدول يمثل المشاريع الممولة حسب القطاع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية برج بوعريبيج، لمجموع السنوات من سنة 2011 إلى سنة 2019

قطاع الري	قطاع الخدمات	قطاع المهن الحرة	قطاع الأشغال العمومية	قطاع الحرفي	قطاع النقل	قطاع الصناعة	الفلاحة والصيد البحري	
15	1037	52	231	565	720	363	530	عدد المشاريع الممولة من سنة 2011 إلى سنة 2019
3513								المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

من كل ما سبق يتجلى لنا أن المؤسسة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تساهم بشكل كبير في دعم الشباب الجزائري بمرافقتهم في إنشاء مشاريعهم بالتالي توفير مناصب الشغل، القضاء على البطالة والنهوض بالاقتصاد الوطني. فيما تبقى هذه الإحصائيات استشارية محضة، وتختلف باختلاف رغبة الشاب وفكرته في اختيار نشاط المشروع التي تتم وفقا للكفاءات الدراسية، المهنية والمالية.

المطلب الثاني: دراسة لخصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ولاية برج بوعريبيج

تعمل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مرافقة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات وخلق المبادرة الفردية وتطوير الفكر المقاوالاتي، فمنذ بداية سنة 2011 إلى غاية سنة 2019، قامت وكالة ولاية برج بوعريبيج بمرافقة 3513 مشروع، وبناءا على هذه الإحصائيات بالتعمق فيها وتحويلها إلى منحنيات وأشكال تمت عملية التحليل والتشخيص لوضعية الوكالة تجاه الشباب أصحاب المؤسسات والأفكار الاستثمارية.

1. المشاريع الممولة حسب القطاع النشاط 2011 - 2019:

يمثل الجدول التالي خصيلة عدد المشاريع من كل قطاع لسنة 2011 إلى سنة 2019، الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ولاية برج بوعريبيج، حيث بلغ مجموعها الكلي للسنوات التسع المدروسة 3513 مشروع ممول بالإسقاط على ثمانية قطاعات مختلفة.

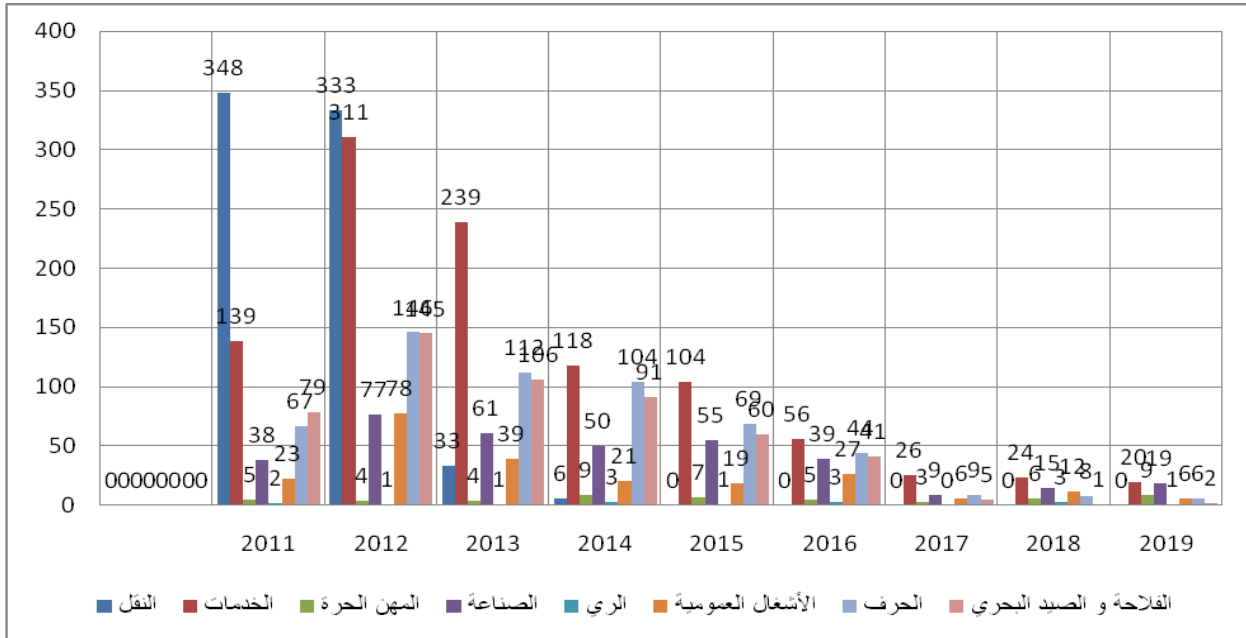
الجدول رقم (08): حصيلة عدد المشاريع الممولة من كل قطاع لسنة 2011 إلى سنة 2019

المجموع	النقل	الخدمات	المهن الحرة	الصناعة	الري	الأشغال العمومية	الحرف	الصيد البحري	الفلاحة والصيد البحري
701	348	139	5	38	2	23	67	79	2011
1095	333	311	4	77	1	78	146	145	2012
595	33	239	4	61	1	39	112	106	2013
402	6	118	9	50	3	21	104	91	2014
315	0	104	7	55	1	19	69	60	2015
215	0	56	5	39	3	27	44	41	2016
58	0	26	3	9	0	6	9	5	2017
69	0	24	6	15	3	12	8	1	2018
63	0	20	9	19	1	6	6	2	2019
3513	720	1037	52	363	15	231	565	530	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

وفيما يلي تمثيل بياني للجدول السابق:

الشكل رقم (03): تمثيل بياني لحصيلة عدد المشاريع الممولة من كل قطاع لسنة 2011 إلى سنة 2019



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08.

من الجدول والشكل البياني نلاحظ أن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تمول أغلبية المشاريع المختلفة والتي تساهم في النهوض باقتصاد الدولة حيث كان مجموع المشاريع الممولة من طرف وكالة برج بوعريبيج لسنة 2011 إلى سنة 2019 قد وصلت 3513، لكن كما تشير الإحصائيات كان هناك تذبذب في عدد المشاريع الممولة من قطاع لآخر ومن سنة لأخرى، وهذا راجع إلى الأشخاص وورغبتهم في الإقبال على لاستثمار في مختلف المشاريع واختلاف أفكارهم.

شهدت جل القطاعات ارتفاع وانخفاض في عدد المشاريع للتسع سنوات، حيث نجد قطاع الخدمات وصل 139 مشروع لسنة 2011 ثم بدأ بالارتفاع لسنة 2012 بـ 311، بعد ذلك كان انخفاض ملحوظ بـ 239، 118، 104، 56، 26، 24، 20 للسبع سنوات الأخيرة على التوالي، والذي وصلت عدد مشاريعه الممولة قيمة أعظمية بـ 1037 مشروع، يليه قطاع النقل بمجموع 720 مشروع حيث بلغت 348 لسنة 2011 ثم 333، 33، 6 مشاريع للسنوات 2012، 2013، 2014 على التوالي، بعد ذلك نلاحظ الحصيلة صفر لباقي السنوات وهذا راجع لتجميد الوكالة تمويلها لهذا القطاع، يليه قطاع الحرف في المرتبة الثالثة ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري، قطاع الصناعة، قطاع الأشغال العمومية، قطاع المهن الحرة وأخيرا قطاع الري، بمجموع 565، 530، 363، 231، 52، 15 مشروع على التوالي.

يرجع الارتفاع والانخفاض في عدد المشاريع من قطاع لآخر إلى سهولة الإنشاء، عدم تطلب مستوى تأهيلي ودراسي عالي، توفر كل الدعم اللازم، بالإضافة إلى أنها قطاعات مربحة ولا تتطلب مجهودا كبيرا.

2. عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة في البلديات 2011 - 2019:

كما وضحنا في الجدول السابق رقم (08) فإن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة لتسع سنوات بلغت 3513 على المستوى الكلي لولاية برج بوعريبيج، أما على المستوى الجزئي لـ 34 بلدية فكان هناك اختلاف واضح من منطقة لأخرى في المشاريع الممولة وأيضا في مناصب الشغل المستحدثة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (09): حصيلة عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة لسنة 2011 إلى سنة 2019

البلدية	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
برج بوعريبيج	1406	4218
راس الواد	223	669
عين تسرة	56	168
أولاد براهيم	31	93
برج زمورة	20	60
أولاد دحمان	82	246
تسامرت	15	45
منصورة	81	243

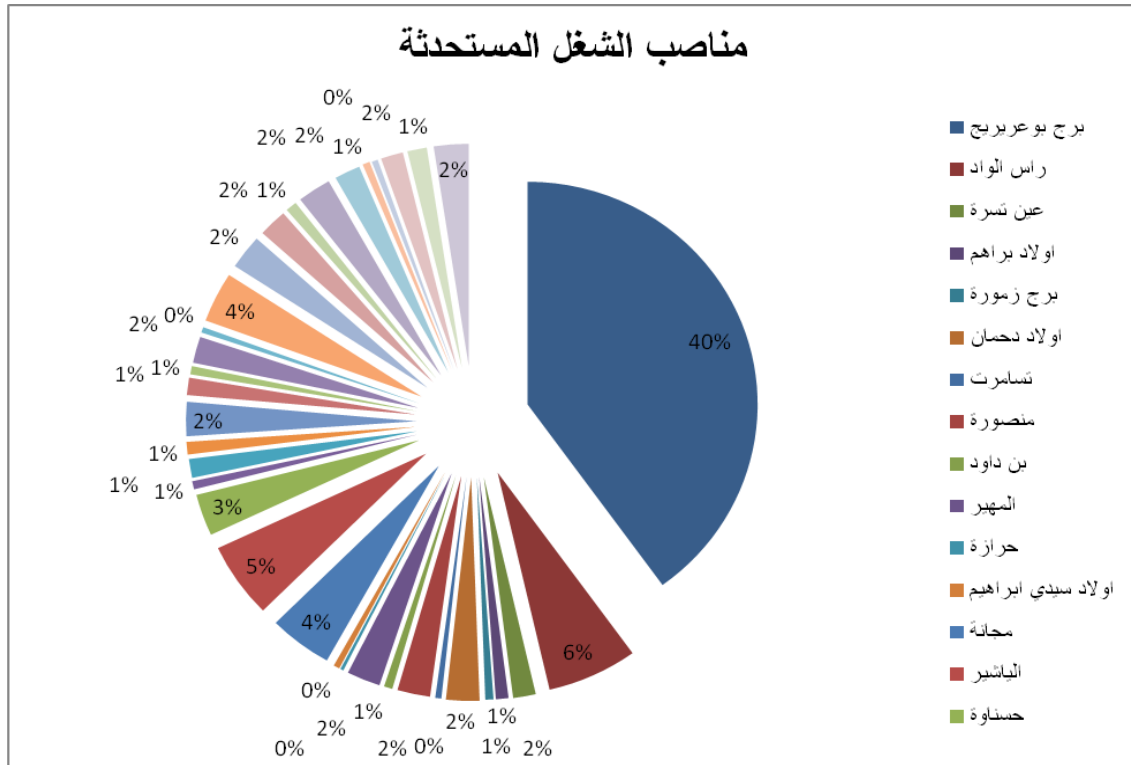
63	21	بن داود
249	83	المهير
24	8	حرازة
45	15	أولاد سيدي ابراهيم
471	157	مجانة
576	192	الباشير
318	106	حسناوة
63	21	ثنية النصر
144	48	عين تاغروت
96	32	تكستار
261	87	برج الغدير
132	44	بليمور
63	21	غيلاسة
201	67	العناصر
42	14	تاقلعيت
384	128	الحمادية
261	87	العش
213	71	القصور
84	28	الرابطة
249	83	جعافرة
192	64	القلة
54	18	المالين
45	15	تفرق
165	55	سيدي مبارك
144	48	بئر قاصد علي
258	86	خليل
10539	3513	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

من الجدول نلاحظ أن بلدية برج بوعرييج تمثل المنطقة الأكبر من أصل 34 بلدية في عدد المشاريع الاستثمارية بـ 1406 من مجموع 3513 للسنوات من 2011 إلى 2019، تليها بلدية رأس الوادي، بلدية الياشير وبلدية مجانة بـ 223، 192، 157 مشروع على التوالي، في حين سجلت بلدية حرازة أدنى حد في عدد المشاريع الممولة بـ 08 مشاريع وهذا راجع إلى اختلاف الكثافة السكانية واختلاف الطلب من منطقة لأخرى.

نلاحظ أيضا اختلاف واضح في عدد مناصب الشغل المستحدثة لهذه المشاريع من منطقة لأخرى، أغلب الأسباب راجعة إلى الاختلاف في عدد المشاريع ونوعيتها، فكلما زادت عدد المشاريع المختلفة زادت مناصب الشغل، فنجد أعلى المناطق من حيث توفر مناصب الشغل ببلدية برج بوعرييج، بلدية رأس الوادي، بلدية الياشير، وبلدية مجانة بـ 4218، 669، 576، 471 على التوالي، في حين سجلت بلدية حرازة أدنى مستوى بـ 24 منصب شغل، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (04): دائرة نسبية تمثل مناصب الشغل المستحدثة على مستوى بلديات ولاية برج بوعرييج من سنة 2011 إلى سنة 2019



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 09.

3. حسب صيغ التمويل 2011 - 2019:

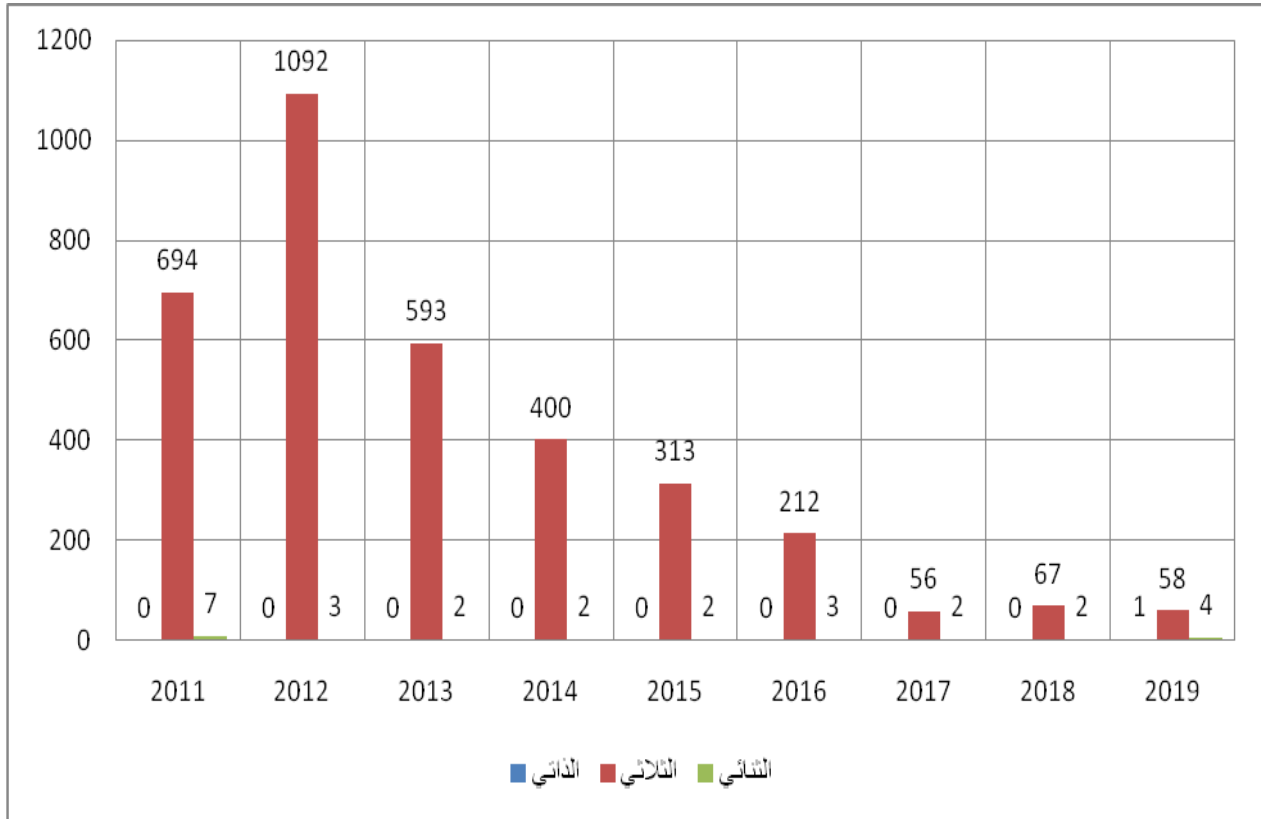
تعتمد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ثلاث صيغ في تمويلها للمشاريع المختلفة لكل القطاعات التي يتبناها بدورة صاحب المشروع، حيث تتمثل في التمويل الذاتي (الشخصي) والتمويل الثنائي والتمويل الثلاثي، وبدراستنا لوكالة برج بوعرييج فقد كانت الإحصائيات جد مختلفة ومتباعدة بين طرق التمويل سالفه الذكر للسنوات من 2011 إلى 2019، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): حصيلة عدد المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل من سنة 2011 إلى سنة 2019

صيغ التمويل			
الذاتي	الثلاثي	الثنائي	
0	694	7	2011
0	1092	3	2012
0	593	2	2013
0	400	2	2014
0	313	2	2015
0	212	3	2016
0	56	2	2017
0	67	2	2018
1	58	4	2019
1	3485	27	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

الشكل رقم (05): تمثيل بياني لحصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب صيغة التمويل الذاتي، الثنائي والثلاثي من سنة 2011 إلى سنة 2019



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 10.

من الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة بصيغة التمويل الثلاثي وصلت 3485 في تسع سنوات، في حين بلغت عدد المشاريع الممولة بالتمويل الثنائي والذاتي 27 و 01 على التوالي.

نجد أن طريقة التمويل الثلاثي سجلت 694 مشروع لسنة 2011 ثم بدأت بالارتفاع والانخفاض إلى أن سجلت 58 مشروع لسنة 2019، طريقة التمويل الثنائي سجلت 07 مشاريع لسنة 2011 و 04 لسنة 2019، أما طريقة التمويل الذاتي فلم تسجل سوى مشروع واحد طيلة التسع سنوات وكان ذلك لسنة 2019.

نجد أيضا أن المشاريع الممولة بصيغة التمويل الثنائي والذاتي جد ضعيفة مقارنة بالتمويل الثلاثي، يرجع هذا إلى إقبال الشباب المستثمر على هذا النوع الأخير من التمويل من باب الضرورة وانخفاض المساهمة الشخصية للمستثمر، إذ أن مساهمة الشباب المستثمر في التمويل الثنائي والذاتي تعوضها مساهمة البنك في التمويل الثلاثي، رغم أن غالبية الشباب لهم الرغبة في التمويل الثنائي والذاتي تفاديا للتمويل الربوي في معاملاتهم مع البنك.

4. المشاريع الممولة حسب مراحل التمويل 2011 - 2019:

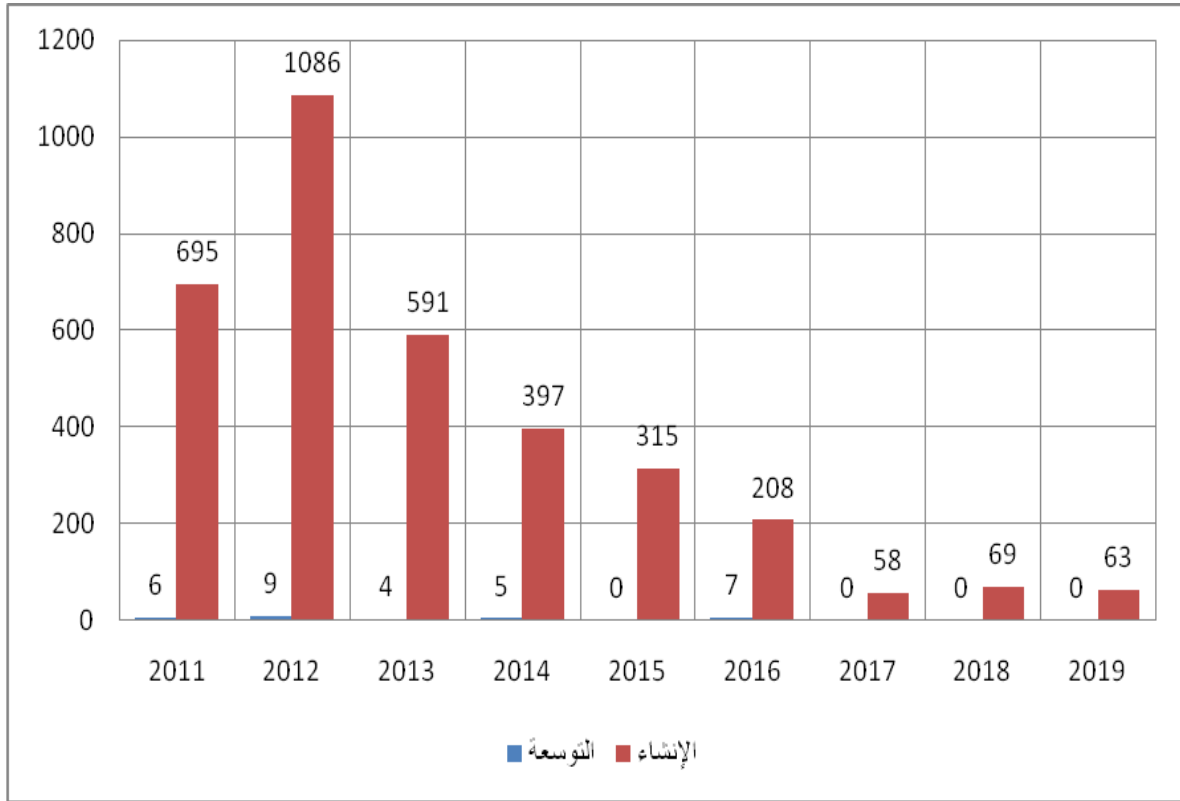
في تعمقنا لدور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، نجد أصحاب المشاريع يقصدونها لتمويل مشاريعهم بطريقتين مختلفتين تتمثل في الإنشاء والتوسعة، والجدول الموالي يمثل حصيلة كل المشاريع مقسمة بين هاتين الطريقتين من سنة 2011 إلى سنة 2019:

الجدول رقم (11): حصيلة المشاريع الممولة حسب مراحل التمويل (إنشاء أو توسعة) من سنة 2011 إلى سنة 2019

مراحل التمويل		
التوسعة	الإنشاء	
6	695	2011
9	1086	2012
4	591	2013
5	397	2014
0	315	2015
7	208	2016
0	58	2017
0	69	2018
0	63	2019
31	3482	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

الشكل رقم (06): تمثيل بياني لحصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب مراحل التمويل من سنة 2011 إلى سنة 2019



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11.

من الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن عدد المشاريع للسنوات من 2011 إلى غاية 2019 في مرحلة الإنشاء تمثل 3482 من أصل 3513، حيث تشير الإحصائيات إلى أعلى عدد للمشاريع سنة 2012 بـ 1086 وأدناها 58 لسنة 2017، في حين تمثل 31 مشروع في مرحلة التوسعة وهذا اختلاف واضح بينهما حيث سجلت أكبر عدد بـ 09 مشاريع لسنة 2012.

يرجع هذا الاختلاف كون الشباب المستثمر لا يملك مشاريع مصغرة لتوسيعها وتطويرها وإنما يعتمد على وكالة الدعم وتشغيل الشباب في إنشاء مشروعه ومرافقته من نقطة الانطلاق.

5. المشاريع الممولة حسب الجنس 2011 - 2019:

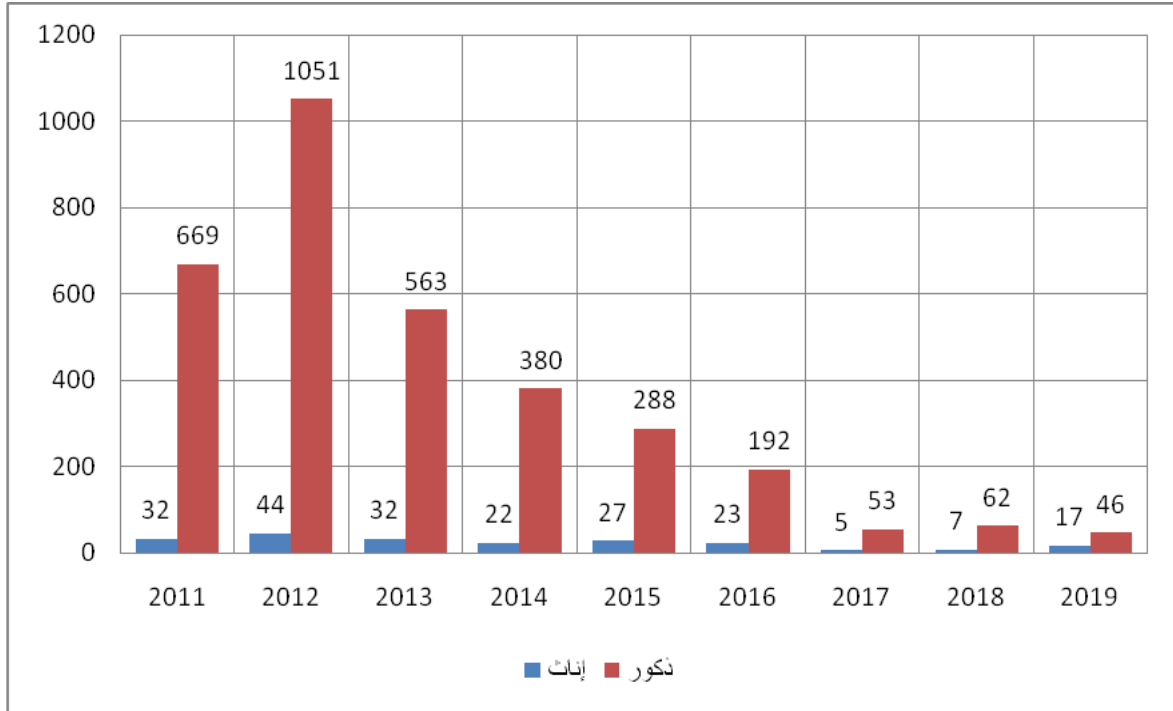
في دراستنا لدور وكالة دعم وتشغيل الشباب لولاية برج بوعرييج، وجدنا أن الشباب ذوي الأفكار الذين يقصدونها لتمويل مشاريعهم أغلبهم من جنس الذكور مقارنة بالإناث، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (12): حصيلة عدد المشاريع الممولة حسب الجنس من سنة 2011 إلى سنة 2019

الجنس		
إناث	ذكور	
32	669	2011
44	1051	2012
32	563	2013
22	380	2014
27	288	2015
23	192	2016
5	53	2017
7	62	2018
17	46	2019
209	3304	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

الشكل رقم (07): تمثيل بياني لحصيلة المشاريع الممولة حسب الجنس من سنة 2011 إلى سنة 2019



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 12.

من الشكّلين السابقين نلاحظ أنه منذ سنة 2011 إلى سنة 2019 قامت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بتمويل ومرافقة 3304 مشروع لجنس الذكور من أصل 3513 مقابل 209 مشروع لجنس الإناث.

نلاحظ أنه في سنة 2011 سجلت 669 مشروع لجنس الذكور أما في سنة 2012 قد سجلت أعلى عدد بـ 1051 مشروع، فيما سجلت أداها سنة 2019 بـ 46 مشروع.

من الملاحظ أيضا في جنس الإناث نجد 32 مشروع لسنة 2011 و 17 مشروع لسنة 2019، فيما سجلت أعلى عدد للمشاريع وأداها سنة 2012 و 2017 بـ 44 و 05 مشاريع على التوالي.

إن الاختلاف الواضح بين الشباب المستثمر من جنس الإناث و جنس الذكور راجع إلى طبيعة المعيشة والعادات والتقاليد التي تسود المجتمع، نقص ثقافة المرأة وخوفها في التعامل مع البنوك والهيئات الإدارية بالإضافة إلى نقص التوعية والتوجيه مقارنة مع الذكور، الشيء الذي نراه معاكسا تماما في الدول المتقدمة والأوروبية فللمرأة هناك دورا هاما جدا في النهوض بالتنمية الاقتصادية للدولة.

اختبار الفرضيات:

اعتمادا على دراستنا وتحليلنا للموضوع استخلصنا أن للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أهمية كبيرة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرافقة الشباب المستثمر إلى حد نجاحهم وبالتالي الوصول إلى الهدف المسطر، وهذا ما يثبت لنا صحة الفرضية، من جهة أخرى يبقى تطور واستمرار هذه المؤسسات مرهون بكفاءة المستثمر وخبرته في مراقبة وتسيير المشروع.

1. التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكل نقص في الإمكانيات وضعف في التمويل بالإضافة إلى تجميد الدولة للمشاريع الممنوحة لهياكل الدعم والتي للشباب رغبة مبدئية في الاستثمار فيها، فيلجأ أغلبهم لتغيير المجال خوفا من البطالة وذلك بجلب شهادة فقط دون خبرة مسبقة لعدم وجود رقابة أو اختبار يثبت مدى قدرة الشباب في نجاح أو فشل مشاريعهم وبالتالي نؤكد صحة الفرضية لما ثبت لنا من معاناة الشباب من الإمكانيات الكافية لتمويل مشاريعهم.

2. تتعدد وتختلف آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويل الذاتي والأموال الخاصة الشخصية والتمويل الخارجي عن طريق هياكل الدعم والمؤسسات المالية كالاقتراض من البنوك، ما يثبت لنا صحة هذه الفرضية لأن عملية التمويل تتم بثلاث طرق على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من التمويل الذاتي، الثنائي والثلاثي.

3. للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في النهوض باقتصاد الدولة، تحقيق التوازن وكل حاجيات المجتمع، بتوفير مناصب الشغل بالإضافة إلى زيادة الصادرات وخفض الواردات وقد ثبت لنا صحة الفرضية لما تؤكد من الأهمية

البالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو، التوازن الاقتصادي، القضاء على البطالة، توفير مناصب شغل، التوظيف والإنقاص والحد من ظاهرة الاستيراد.

خلاصة الفصل:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كباقي الدول النامية تعاني من عديد الصعوبات التي تحد من تطورها وسرعة انتشارها ومن بينها مشكل التمويل الذي يعتبر من أهم المعوقات التي تعاني منها، حيث تجد صعوبات كبيرة في التمويل من المصادر الخارجية والمتمثلة بالخصوص في القروض البنكية والتي تكون عادة بكميات غير كافية لتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجع سبب هذه الوضعية إلى محدودية النظام المالي مما لا يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنوع في مصادر التمويل، لذا سعت الدولة الجزائرية جاهدة بتطبيق العديد من السياسات والمخططات لتوفير سبل الدعم لهذه المؤسسات وتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة، من أهم هذه السياسات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي تهدف إلى مساعدة الشباب البطال على إنشاء مشروع خاص به وتطبيق أفكاره على أرض الواقع، من خلال منح التمويل الملائم ومرافقته وتقديم تسهيلات وامتيازات أخرى تساعد في الانطلاق الجيد للمشروع.

من خلال الدراسة التي قمنا بها والتي تتمحور حول دور الوكالة الوطنية في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما وحصيلة وكالة برج بوعرييج خصوصا وفي محاولتنا التعرف على الوكالة ومهامها بالإضافة إلى أشكال الدعم الذي تقدمه وشروط الاستفادة من دعمها، نستخلص أن لهذا الأخير دور خاص وأهمية كبيرة في تطور قطاع المؤسسات واستمرارها، توفير مناصب الشغل والتوظيف المختلفة، القضاء على البطالة والنهوض بالاقتصاد الوطني.

وعلى الرغم من أن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب قد ساهمت بشكل كبير في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقة العديد من الشباب الجزائري، إلا أن هذا القطاع يبقى يعاني من بعض النقائص التي يجب إعادة النظر فيها وفي هيكلة نظامه للاستغلال الأمثل والأرجح للنهوض بالاقتصاد الوطني ومن ثم التحليق في سماء الدول الخارجية.

خاتمة

خاتمة:

من خلال البحث الذي قمنا به توصلنا إلى توضيح شامل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعددت أشكالها ودور وكالة دعم وتشغيل الشباب في تمويلها ومرافقتها بمختلف الخدمات التي تقدمها لها.

تقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل اهتمام السياسة الاقتصادية فهي تساعد في تخفيض معدلات البطالة في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء وبالتالي توليد الدخل وزيادة الطلب وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني، لذلك فنمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح من العوامل المهمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي وأصبح هدف تطوير هذا القطاع من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية في أية دولة في العالم على غرار الجزائر، لا سيما في ظل الحاجة المتزايدة لخلق فرص عمل ومكافحة الفقر، هذا بالإضافة إلى الحاجة لقطاع قوي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون قادرا على المنافسة ولعب دور قيادي في عملية التنمية في سبيل مواجهة التحديات الناتجة عن التطورات الاقتصادية العالمية.

ولتسليط الضوء على موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وللتزود بمعلومات أكثر واقعية وميدانية، تم اختيار الدراسة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية برج بوعرييج للتطبيق الميداني.

النتائج:

توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا إلى مجموعة من النتائج:

1. على الرغم من الفروقات وتباين المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالرغم من اختلاف الدول والهيئات على إعطاء تعريف موحد لهذه المؤسسات إلا أنها تتفق في مجملها على أهمية هذا القطاع والدور الاقتصادي والتنموي الكبير الذي تؤديه في جميع المجالات.
2. إن من أبرز مظاهر نجاح وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كون هذه المؤسسات سهلة التأسيس، لا تحتاج إلى رأسمال كبير ولا لتكنولوجيا عالية الجودة.
3. تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة مجالات تشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي من الصناعي والزراعي، التجاري، مجال الخدمات وغيرها.
4. تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمويل مشاريعها من المصادر الداخلية والمتمثلة أساسا في التمويل الذاتي، بالإضافة إلى المصادر الخارجية والمتمثلة في مصادر الاقتراض المختلفة الاقتراض من الأهل والأقارب، الاقتراض من البنوك التجارية، قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أبرزها الوكالة الوطنية الجزائرية لدعم وتشغيل الشباب.

5. من خلال الإحصائيات التي قمنا بها فإن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لها دور كبير وبارز في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقة الشباب، فقد قامت على مستوى ولاية برج بوعريبيج منذ بداية سنة 2011 إلى نهاية سنة 2019 بتمويل 3513 مشروع استثماري وخلق 10539 منصب شغل.

الاقتراحات:

من خلال ما جاء في دراستنا وبناء على النتائج العامة التي تحصلنا عليها، يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليها في هذه الدراسة على النحو التالي:

1. في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب يجب التركيز على جانب الإعلام والتكوين الذي يعتبر أول عناصر المرافقة بهدف توجيه الشباب نحو الاستثمار الأمثل في القطاعات الأكثر أهمية وللقيام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتطويره.
2. إبرام اتفاقيات بين الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ومراكز التكوين المهني والجامعات قصد التعريف بدور الوكالة، أهم الخدمات التي تقدمها وخلق روح المبادرة والفكر المقاوالاتي في الشباب الجزائري.
3. تفعيل اتفاقيات وملتقيات بين الوكالة ومختلف المؤسسات المتخصصة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تبادل المعارف والتنسيق في مرافقة المؤسسات.
4. ضرورة ترقية العنصر البشري وتكوين إطارات ذو خبرة كافية في كل المجالات لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحلها من خلال برمجة لقاءات وتربصات لرسكلة وترقية إطارات الوكالة في مجال المرافقة.
5. توجيه الشباب نحو المشاريع حديثة النشأة في مختلف القطاعات حسب خصوصية المشروع، المستوى التعليمي والدراسي، مؤهلات المنطقة وحاجيات التنمية فيها.

آفاق الدراسة:

لجعل الموضوع حديثا خصبا نقترح هذين الموضوعين اللذين يمكن أن يكونا محورا لبحوث مستقبلية:

1. أساليب وطرق تطوير التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
2. آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. عبد الرحمان كساب عامر: جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد الدول، ط 1، دار الكتاب للنشر والتوزيع، مصر، 2016.
2. غربي حمزة، براق محمد: نظريات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2018.
3. محمد إبراهيم عبد اللاوي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
4. محمد العزيز نجاحي: البحوث والرسائل الجامعية قواعد ومناهج و تقنيات، دار إسهامات في أدبيات المؤسسة، تونس، 1993.
5. مصطفى يوسف كافي: بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ط 1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2014.
6. هايل عبد المولى طشطوش: المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 01 جانفي 2012.

ثانيا: المجلات العلمية

7. خديجة بلحياني، فرح إلياس الهنائي وآخرون: دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في دعم إنشاء ومرافقة المقاولات النسوية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 03، المركز الجامعي ميله، الجزائر، 31 أكتوبر 2019.
8. رواجية مريم: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لدعم وتأهيل قطاع الخدمات السياحية في الجزائر، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 06، برلين، 2019.
9. طالم علي، بلخير فريد: ضمان القروض كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 03، الجزائر، 28 فيفري 2019.
10. عمر شريف، العياشي زرزار: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الاقتصاد غير الرسمي، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، العدد 08، جامعة باتنة، الجزائر، 2012.

11. كروش نور الدين: سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 11، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، جانفي 2014.

12. ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين: "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، جامعة جيجل، الجزائر، جوان 2018.

ثالثا: الأطروحات

13. أحمد أمين سعد الله: سياسة التمويل داخل المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010.

14. زيتوني صابرين: الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية ولوجستيك، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016. 2017.

15. عياد حنان، إنعكاسات تطبيق القرض الإيجاري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016. 2017.

16. قويقح نادية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وأهمية دعمها بمخاضات الأعمال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007. 2008.

17. لخلف عثمان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2003. 2004.

رابعا: المذكرات

18. رحمان أسماء: دور براءة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008. 2009.

19. زوينة محمد الصالح: أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006. 2007.

20. عبد القادر رفاق: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2009. 2010.

خامسا: الملتقيات العلمية

21. بلال شيخي، حمزة كبلوتي وآخرون: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين المأمول والواقع، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 29 و30 أكتوبر 2017.
22. عبد العزيز قتال، سارة عزازية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، الملتقى الوطني إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 06 و07 ديسمبر 2017.

سادسا: القوانين والمراسيم

23. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 5، العدد 02، 11 جانفي 2017.

سابعا: المواقع الالكترونية

24. <https://www.cnac.dz> موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
25. <https://www.angem.dz> موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
26. <http://www.andi.dz> موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
27. <https://www.fgar.dz> موقع صندوق ضمان القروض
28. <http://dim-msila.dz> موقع مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة

الملاحق

[]

Formulaire d'inscription

- | | | | | | |
|--------|------------|----------|-------------|-------------|--------|
| 1. | 2. | 3. | 4. | 5. | 6. |
| Gérant | Entreprise | Associés | Equipements | Aménagement | Compte |

Informations du gérant

مساعدة

Aide
 Si vous êtes non résidant en Algérie, veuillez respecter les consignes suivantes :

1. Choisir 'Étranger' dans la rubrique 'Lieu de résidence'.
2. Insérer le numéro de l'acte de naissance enregistré au niveau des services consulaires.
3. Choisir 'Étranger' dans la rubrique 'Lieu de naissance' (Pour les gens nés à l'étranger).

NIN *
 Numéro identification n°

Confirmer NIN *
 Confirmer le numéro ide

Nom *

Prénom *

Genre *



Nom de jeune fille

Fils(le) de *

Et de *

Date de naissance / * _ _ _ _

N° Acte de naissance *

Lieu de naissance *

Comr
 de
 naisc
 *

Adresse personnelle *

Lieu de résidence *

Corr
 *



ملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد، ذلك من خلال مساهمتها الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي والدور الذي تلعبه في القضاء على الفقر وتوفير مناصب الشغل، بالمقابل أيضا نجد أنها تواجه العديد من التحديات التي تعيق نشاطها.

والجزائر كغيرها من الدول سعت جاهدة للنهوض بهذا القطاع وتوفير البيئة الملائمة له باستحداث آليات وهيكل متعددة مهمتها الأساسية دعم وتمويل هذه المؤسسات، من بينها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

ومن خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والدور الذي تلعبه في مرافقتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مستعرضين أهم الإحصائيات الحديثة لوكالة برج بوعريبيج - الجزائر وتحليلها، وقد تم التوصل إلى أن الوكالة تساهم بشكل كبير في دعم وتمويل هذا القطاع مع العمل الدائم على مرافقة أصحاب المشاريع وبالتالي خلق مناصب شغل مستحدثة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الدعم، التمويل، المرافقة، الشباب.

Summary:

Small and medium sized enterprises are of great importance for the economic and social development in every country, because of its real participation to the gross domestic product so, it can defeat poverty and create new job positions. On an another hand these enterprises face a lot of challenges that obstruct their activities.

Algeria, like any other country, works hard to develop this section and provide the good environment using the new developed mechanisms to support and finance these enterprises, among the new mechanisms, we find the National youth employment support agency.

Through this study, we try to focus on the National youth employment support agency and its role in the process of accompanying small and medium enterprises regarding all recent statistics of Bordj Bou Arreridj's agency – Algeria and analysing them.

We found out that the agency greatly contributes to support and finance this section and works hard to accompany the entrepreneurs (project developers) and thus creating new jobs.

Key words: Investment, The support, Financing, Accompaniment, youth.